حرف الحاء

حـرْفُ الحـــاء

الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جني : والأول ، هو مذهب سيبويه . قال الفارسيّ : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنهاقبله : وجُودنا إياها فاصلة بين المِثْلَيْن مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو : المَلَل، والضّفف[١]،والمشَشَ[٢] ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو : الملال ، والضفاف ، والمشاش فلو كانت الحركة فى الرتبة قبل الحرف لما حجرت عن الإدغام .

---

(١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام أو الضيّق والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

(٢) والمشش محركة : شيء يشخص في وظيف الدّابة حتى يشتدّدون اشتداد العَظْم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على [٢/١٥٣] أن الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَلِ الواو والواو إنّما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجزٌ لم تقلبّ، لأنها لم تلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ، لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال : ويفسد كونها حادثة مع الحرف : أنّا لو أمرنا مذكّراً من الطيّ ثم أتبعناه أمراً آخر له [١] من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اطْوِ ايجَلْ [٢] ، والأصل فيه : اطْوِ ، اِوْجَلْ ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فلولا أن كسرة واو (اطوِ) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء [٣] واوُ (أوجل)- وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت ، فتجتذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو [٤] الياء ، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظاً

---

(١) الضمير في : « له » للمذكّر .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من الخصائص ٢/٣٢٢ .

(٣) سقطَت : « ياء » في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .

(٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : « هي » مكان « هو » كما في نص الخصائص .

وحسًّا ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانيـة من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعاً في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوْفى صوتاً ، وأقوى جَرْسـاً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوّة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواوَ الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فـإذا تأدّى الأمـر بـالمعـادلـة إلى هنـا تـرافعت الـواو والكسـرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غيـر معتلّة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما[1] فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطـو إيجَلْ على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحرّكة بها لا محالة .

قال الفارسِيّ : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن
[١٥٤] النون/الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وتكافيهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قال الفارسي ، قال : رأويته معنيًّا بهذا الدّليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النّون ميماً في اللفظ ، وذلك نحو : عَمْبر ، وشمباء في : عنبر وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف[1] بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثّرت على بَعْدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها، وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّر متقدّماً لتوقّع ما يرِد من بعده ضمُّهم همزة الوصل لتوقّع الضّمة بعدها نحو : اُدخل . اُستصغر ، اُستخرج .

قال ابن جنّي : ومما يقوّى عندي قول من قال : إن الحركة تحْدُث قبل الحرف إجماع النحوين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في: يَوعد ويَوزن، لو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلّ على أن الحركة عندهم قبل

(١) في الخصائص ٢ / ٣٢٤ بزيادة : « إلى الفم » .

حرفها المتحرّك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يَوزن بين فتحةوزاي(١) ،فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعِدِ عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها منفتحها ،وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريـدوه ومعتقدوه ، ألا تـرى أنّ من يقول : إن [١٥٥] الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين ،وهذا أمر لا يظنّ بهم .

والآخر : أن اكثر ما في هذا أن يكـون القوم أرادوه ، وهـذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكونحجة ،لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التّبعية والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وزاء » وفي الخصائص : « وزايٌ »

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ،فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ،والضمة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حَرْفاً آخر في وقت واحدٍ فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حرْفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقّيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرّك بها ، أو قبله[1] أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشىء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلّا بعد الحرف المتحرّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ،لاعتراض الضاد بينهما . والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضّمة والواو إذا تبعتاهما . وهذا تناءٍ في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى[2] .

وقد جزم أكثر النّحاة بالقول الذي صار إليه سيبويه ، فقال ابن الخباز في « شرح الدّرة » : بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف : وههنا / ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ، [١٥٦]

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .
(٢) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٧ .

والتنـوين بعد الحـركة ، لكن خـالفـه أبـو البقـاء العكبـري فقـال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولابعده .وقال قوم منهم ابن جني : هي بعده .والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركـة ، فكانت معـه كالمـدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرَض والصّفة العرَضيّة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتهـا ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليلٌ على أن الحركة معها .

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لمّا تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : طَلَل دلّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لاينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحرّكه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثّاني من وجهين :

أحدهما : أن حـدوث الحرف عن الحـركة كان، لأنها تجـانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بَعْضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحـركة لم تبق الحركة ، ومن سمّى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوّز ، ولهذا لا يصح النّطق بالحركة وحدها .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً، وإن كانا حرفين في التحقيق إلّا أنّ الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحـرفُ الحرْفَ . انتهى / . [١٥٧]

الفـــائـــدة الثـــانيـــة

[في الحركة والحرْف]

قال أبو البقاء : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحقّقين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص ، والحـركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشـأ منها حـرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبـق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّيّ أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص »[1] قال فيـه : الحركـة حرف صغيـر ، ألا ترى أن من متقـدّمي القوم مَن كـان يسمّي الضّمة الـواو الصّغيرة ، والكسـرة الياء

(١) انظر الخصائص ٢/٣١٥ ـ ٣٢١ .

الصّغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى أشبعت وَمَطَلْت الحركة أَنَشأْت بعدها حرْفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٧= * نَفْيَ الدّراهِيمِ تَنْقادُ الصيارِيف[1] *

وقوله :

١٠٨=وإنني حَيْثُما يَسْرِي الهوى بصري
مِنْ حيثُ ما سَلَكوا أَدْنُو فَأَنْظورُ[2]

---

(١) للفرزدق . وصدره :

* تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة *

من شواهد : سيبويه ١/ ١٠ ، والمقتضب ٢/ ٢٥٨ ، والمحتسب ١/ ٢٥٨ ، والخصائص ٢/ ٣١٥ ، وابن الشجري ١/ ١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/ ٩٣ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠٦ ، والخزانة ٢/ ٢٥٥، والعيني ٣/ ٥٢١ ، ٤/ ٥٨٦ ، والتصريح ٢/ ٣٧٠،والأشموني ٢/ ٢٨٩ز .

وفي العيني : « وفي المحكم : كل ما رددته فقد نفيته ، ونفيت الدراهم : أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهيرة . والدراهيم : جمع درهام لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن جعل الدراهيم جمع درهم كان شاذًّا على غير قياس . والصياريف : جمع صَيْرف ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(٢) من شواهد : المحتسب ١/ ٢٥٨ ، وسر الصناعة / ٣٠ وابن الشجريّ ٢/ ١٥٨ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠٦ ، والخزانة ١/ ٥٨ ، ٣/ ٤٧٧ ، ٥٤٠ ، والمغنى رقم ٦٨٥ ، والهمع والدّرر رقم ١٦٩٦ .

يريد : فانظر .وقول ابن هَرْمة يرثي ابنه :

١٠٩ = فـأَنـتَ من الـغَـوائِـل حيـن تُـرْمـى
ومِـــن ذمّ الـــرّجـــال بِـمُـنْـتَـزَاحِ[١]

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النّزوح .

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والتثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحـذف للتخفيف ،فحذفت الحركة في قوله :

١١٠= * ومَنْ يتَّقْ فإنّ الله مَعْهُ[٢] *

(١) من شواهد : الخصـائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ، والمحتسب ١/١٦٦ ، ٣٤٠ ، وابن الشجـري ١/١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/٥٥٨ ، والشافيـة ٤/٢٥
وقال الصاغاني في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .
والغوائل : جمع غائلة ، وهي الفساد والشرّ . وقال الكسائي : الغوائل : الدّواهي . وَتُرْمي بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل .
وابن هَرْمة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه /٩٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شـواهـد : الخصـائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، =

وقوله :

١١١= * وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ[١] *

وقوله :

١١٢= * فاليوم أَشْرَبْ غير مستحِقبٍ[٢] *

= والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتمامه :

* ورزق اللّه مؤنابٌ وغادِ *

والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(١) البيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله الأسديّ : وهي :

تقول يا شيخ أما تستحي ... من شُرْبك الرّاح على المكْبَرِ
فقلت لو بَاكَرْتِ مشمولةً ... صَفْرا كلوْن الفرس الأشْقَرِ
رُحْت وفي رِجْلَيْك ما فيهما ... وقد بداهَنْك من المِئْزرِ

من شواهد : سيبويه ١/٢٩٧ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٥ ، وابن الشجريّ ٢/٣٧ ، وابن يعيش ١/٤٨ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، والهمع والدرر رقم ١٢٩ .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثأر أبيه . ديوانه ١٤٩ وروايته : « فاليوم أُسْقى » وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القوم أثناء الشرب من غير أن يُدْعي . وتمامه :

* إثْمًا من اللّه ولا واغل *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٦ ، والحجة لابن خالويه /٥٤ ، ورسالة الغفران /٢٩٠ ، ٣٦٨ ، وابن يعيش ١/٤٨ ، والخزانة ٣/٥٣٠ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣= * فَأَلْحَقْتُ أُخراهم طريق أُلاهُمُ[١] *

يريد : أولاهم :

وقوله :

١١٤= * وصّانـي العجّاج فيما وصّني[٢] *

يريد : فيما وَصّاني .

[١٥٨] قال : ومن مضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثـة : الألف ، والياءوالواو إذا أُشْبِعْن ، ومُطِلْن أَدَّيْن إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيهٌ بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا مـطلت الألف أدّتك إلى الهمـزة فقلت : (آءْ) وكذلك اليـاء في قولـك : (إىءْ) والواو في قـولك : (أُؤ) .

فهـذا[٣] كالحركة أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

---

(١) نسبه ابن جنّي في الخصائص ٢/٢٩٢ للأسود بن يعفر . وتمامه :

* كما قيل نجم قد خوى متتابعُ *

من شواهد : الخصـائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣/٢٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ .

(٢) رجز نسبه ابن جني إلى رؤية . انظر الخصائص ٢/٣١٧.

(٣) في ط : « فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آاا .

والياء والواو في : منتزاح ، والصياريف ، وانـظور . وهذا غـريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً نحو : حمزَة ، وطلحَة ، وقائمَة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحـروف جازت نحـو : قطاة ، وحصاة ، وأرطـاة ، وحبنطاة[1] ، ألا تـرى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال :وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أُخْتَيْها ، لأنها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بيّنوا الحرف بالهاء ، كما بيّنوا الحركة بها وذلك نحو قـولهم : وازيـداهْ ،واغلامهمـاهْ ،واغلامهـوه ،واغـلامهيـه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أعطيتكَه ، ومررت بكَه ، وأغْزُه ، ولا تدعُه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك :أن أقعد الثـلاثة في المـدّ لا يسوغ تحـريكه ، وهـو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركـة لا يمكن تحريكها . فهذا وجْهٌ أيضاً من المضارعة فيها .

---

(١) الحَبَنْطاة : القصيرة الدميمة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو : تسميتك امرأة بهند ، وجُمْل فلك فيها مذهبان : الصّرف وتركه . فإن تحرّك الأوسط ثَقُل الاسم ، فيتعين منع الصّرف نحو : قَدَم اسم امرأة ، فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرّف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرّباعيّ المقصور أجزت إقرار ألفه ، وقلبها ألفاً فتقول في حُبْلَى : حُبْلِيّ ، وإن شئت : حُبْلَويّ . وفي الخماسّيّ تحذف ألفه البتّة كحباريّ ومصطفيّ في حُبَارىَ ومُصْطَفى .

وكذلك:إن تحرّك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتّة كقولك في جَمَزى : جَمَزِيّ ، وفي بشَكي : بَشَكِيّ[1] فأوجبت الحركة الحذف [١٥٩] كما/ أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف : أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ، ويطِد[2] ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو : شِمْليل[3] ، وحَبَرْبَر[4] .

---

(١) امرأة بَشكي اليدين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

(٢) في ط فقط : و « نظر » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطَد الشّيءَ يَطِدُهُ وطداً وطِدَة فهو وطيد وموطود : أثبته وثقلّهُ كوطده فتوطّدَ .

(٣) ناقة شِمْليل : أي سريعة .

(٤) الحبربر : فرخ الحُباري . والحُبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث وفي ط : «جيرير» بالجيم والياء ، تحريف .

ومنها : قد أجروا الحرف[١] المتحرك مجرى الحرف المشدد ، وذلك أنه إذا وقعَ رَوِيًّا في الشعر المقيّد سكّن ، كما ان الحرف المشدّد إذا وقع رَوِيًّا فيه خفّف ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقاتِم الأعماق خَاوِي المُخْتَرَقْ[٢]

فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشدّد كقوله :

١١٦ = * أَصَحَوْتَ اليوم أم شَاقَتْك هِرْ[٣] *

فحذف إحدى الرّاءين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أُجرى فيه مجرى

---

(١) في ط فقط : « الحروف » تحريف .

(٢) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ وبعده :

* مُشتبه الأعلام لمّاع الخَفْق *

من شواهد : سيبويه ٢/ ٣٠١ ، والخصائص ٢/ ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢/ ٣ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ٢/ ١١٨ ، ٩/ ٢٩ ، والخزانة ١/ ٣٨ ، ٤/ ٢٠١ ، والمغنى رقم ٦٤٤ ، ٦٧٦ ، والعيني ١/ ٣٨ والهمع والدّرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغبرّ النواحي ، والقاتم : المكان المظلم المغبرّ من القتام وهو الغبار . والأعماق : جمع عَمق بفتح العين وضمها : وهي ما بعد من أطراف المفازة : والخاوي : من خوى البيت : إذا خلا . والمخترق : الممّر الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

(٣) من شواهد الخصائص ٢/ ٣٢٠ وفي ط : «ساقتك» بالسين .

الحركة ، وجَعَلْت الموضع في الحذف للحركة،ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك:استكراههم اختلاف التوجيه[١] أن يجتمع مع الحركة[٢] غيرها من أختيها[٣] نحو : الجمع بين المختَرق وبين العُقُق ، والحَمِق فكراهيتهم هذا نحوٌ من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء والواو رِدْفَيْن » قال :

ومن ذلك عندي : أن حَـرْ في العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوَدَ والحَوَكة ، والخَونة ، والغَيَب ، والصّيد ، وحَوِل ، ورَوع،و « إنّ بيوَتَنا عَورة »[٤] فِيَمن قرأ كذلك ، فَجَرت الياء والواو هنا في الصّحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنـاً بعدهما، نحو القواد ، والحواكة والخوانة ، والغياب والصّياد ، وحَوِيل وَرَوِيع ، وإن بيوتنا عويرة .

(١) التوجيه : هو حركة ما قبل حرف الـرّوي السّاكن المقيـد مثل : الضمـة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُّحُفْ ـ النّجَفْ ـ يعترِفْ .
انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩.

(٢) في الخصائص : « الفتحة » مكان « الحركة » .

(٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .

(٤) الأحزاب / ١٣ . وهي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القـرطبي ١٤/١٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٣٧ .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيُؤ الرّجل من الهيئة هو جارٍ مجرى صحة هَيوء لو قيل . فاعرف ذلك فإنه لطيف / . [١٦٠]

الفائدة الثالثة[١]

[في كمية الحركات]

قال ابن جنّي : بابٌ : كميَّة الحركات .

أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضّمة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ستّ ، وذلك أن بَيْن كلّ حركتين حركة فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف[٢] كاتب ، كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكاة ، وكذلك : قام ، وعاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قيل : و سين سير ، فهذه الكسرة المشمَّة ضَمًّا .

ومثلها الضمة المشمّة كسرةكنحو[٣]قاف : المُنْقُرِ[٤] وضمّة

(١) في ط : «الثانية» مكان : «الثالثة» تحريف .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : سقطت كلمة : « وكاف » ، صوابه من الخصائص ٣/ ١٢٠ .
(٣) في الخصائص : كـ « ضمة » .
(٤) في ط : النقير ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، والمُنقُر كما في سيبويه ٢/ ٢٧٠ : الرّكية الكثيرة الماء [الركية : البئر] .

عَينِ، مذعور، وباء ابن[١] بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في : قيل، وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمـالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها[٢] .

وقال صاحب البسيط : جملة الحركات المتنوّعة أربـع عشرة حـركة ، ثـلاثٌ للإعـراب ، وثلاث للبنـاء ، وثـلاث متـوسّـطة بين حركتين .

أحدها : بين الضّمـة والفتحة وهي الحـركة التي قبـل الألف الفخمة في قراءة ورش نحو : الصّلوة والزّكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضّمة وهي حركة الإشمام في نحو : قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : رمى .

والعاشرة [٣] : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

(١) في الخصائص : « وباء ابن بور » . وفى ط والنسخ المخطوطة سقطت« وباء »
(٢) انظر النص في الخصائص ٣/ ١٢٠ ، ١٢١ .
(٣) العاشرة : تكملة الحركات التسع السابقة .

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة المنادي / وفتحة المبنيّ مع « لا » على مذهب من جعلها حركة بناء . [١٦١]

الثانية عشرة : حركة الإتباع .

الثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصح الياء ، وليست حركة إعراب، ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه

وقال المهلبي في (نظم الفرائد)

عددنا جملة الحركات ستّاً وستّاً بعدها ثم اثنتين
فإعراب ثلاث أو بناء ثلاث أو ثلاث بين بين
ومشبهتان والإتباع حاد وأخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت لدى أخواتها في حيرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة حكاية ، وحركة إتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الـفـــائـــدة الرابعـــة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشّريف الجرجاني في حاشية الكشّاف : الحركة الإعرابيّة مع كونها طارئة أقوى من البنائيّة الدائمة ، لأن الإعرابية عَلَمٌ لمعانٍ معتورة يتميز بعضها على بعض فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضّمير .

الفـــائـــدة الخامـــسة

في [ألقاب الإعراب]

يقال في حركات الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجر أو خفض ، وجزم ، وفي حركات البناء : ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراج الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت
[١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتّق من رافع ، والنّصب مشتقّ من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جارٍ وخافض ، والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو : العُمُومة والخُوؤلة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرّفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عاملٌ يحدثه يشتق له منه ألقاب جُعِلَتْ ألقابه : الضّم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في « اللّباب » : إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمّة مخصوصة ،وكذلك الجرّ والجزم ،وحركة البناء حركة مطلقة . والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علقت[1] عليه عَلَماً كزيد وعمرو.ولا تسميّه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك.فضمة الإعراب كالشّخص المخصوص ،وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة على المقرّب » : اختلف النحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر،فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة ،وتلك لقرينة تبيّنه.

---

(١) في ط فقط : « غلبت » بالغين ، وفي النسخ الثلاث : « علقت » وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس .

الـــفـــائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبرّي في « اللباب » : اختلفوا في حركات الإعراب :هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلّته أن حركات الإعراب دوالّ على معانٍ حادثة بعلّة بخلاف حركات البناء،وما ثبت بعلّة أصل لغيره ، .

وذهب قوم : إلى الثاني ، وعلتّه أن حركات البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذْ كان أقوى [١٦٣] منه .

وهذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حركات الإعراب لمعنىً ولزوم حركات البناء لغير معنىً .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام،وكلٌّ منهما له عِلّة غير عِلّة الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر .

وعبّر في « التّبيين » عن هذا الخلاف بقوله : اختلفوا في حركات الإعراب،وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة السابعة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :

قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ! أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السّمع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصّوت وأنت تتكلف في إخراج الضّمة إلى تحريك الشّفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزّجّاجيّ في « كتاب الإيضاح[1] » في أسرار النحو .

وقال ابن جني : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضّمة كما يفرّون من السّكون .

إذا علمت ذلك فتتفرّعُ عليه فروع :

---

(١) حققه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس ـ بيروت .

أحدها : اختصاص الرّفع بما اختص بـه،والنّصب والكسر . بما اختصّ به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبـات ،إذ هي الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ،وخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة،فجعل الأثقل للأقلّ لقلة دَورَانه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر ، وتثقيل ما يقلّ .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف .

[١٦٤] والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، بـه والظّرف والحال والمستثنى .

قال الزّجاجي : الفعل ليس له إلاّ مرفوع واحد ، وينصب عشرة أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلّ من المنصوبات، أعطيت الحركة الوُسْطى في الثقّل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لِما ذُكِر أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبنيّ على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياءٍ نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخِفّة ،إذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبنيّ على الضّم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيـثُ والظروف الستة وغير ، وأيّ في بعض أحواله،والمنادى ، وبعض الضمائر .

الثالث : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع ،فأعطى الأخف،وأعطيت التثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع : قلة وجود الضّم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضّم لئلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثّقل أيضاً .

وفي (البسيط) : لاخلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ، والألف أخف من الياء ، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضّمة ، ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ،والنّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم حملاً على القُرْب .

وقال السخاوي في « شرح المفصل » : قال الخليل : أول الحركات الضمة ؛لأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء .

وقال ابن الدّهّان في « الغرة » : الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان[1] للسكون ،والفتحة قريبة من السّكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

(١) في ط فقط : « مبائنتان » بالهمزة تحريف .

في غرفةٍ : غُرُفات وفي كِسْرة : كِسِرَات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون
[١٦٥] ذلك فيقولون : كسِرْات وغُرْفات بالسكون . وبعضهم يقول / غُرَفات وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ،ولا يقولون ذلك في ضَرْب[١] ، وإنما يقولون : ضَرَبات بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفّف الكسرة في : فَخِذ والضّمة في عَضُد ، ولا تخفف الفتحة في : جَمَل .فأما القدْر والقَدَرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرَك والدّرْك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون : أن الواحد إذا اعتلت عينُه بالسّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط : تقول : ثوب وثياب وسوْط وسياط ، ولم يقولوا : أثواب كما قالوا : طِوال ، لأن الواو في طويل متحركة .

وقالوا في جواد : جياد فقلبوا في الجمع ،لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون . انتهى .

الفـــائدة الثـــامنـــة

[في مَطْل الحركات ومَطْل الحروف]

قال ابن جنيّ[٢] : بابٌ في مَطْل الحركات ومطل الحروف .

أمّا الأول فينشأ عن الحركة حرفٌ من جنسها ،فينشأ بعد الفتحة ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضّمة واو،وقد تقدمت أمثلته

(١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبة .
(٢) انظر الخصائص٣/١٢١ .

في الفائدة الثانية . قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٧ = * ينباعُ من ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرَة[١] *

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع[٢] ينباع انبياعاً : إذا انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُطْرِق حِلْماً وأناةً معاً ثُمَّتَ يَنْباع انبياع الشُّجاعْ[٣]

فهذا انفعل يَنْفعل انفعالاً ،والألف فيه عين .

---

(١) تمامه :

* زيّافة مثل الفنيق المُقْرِم *

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ٣/١٢١ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفري : العظم الناتىء خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : ناقة موثقة الخَلْق ، وزيافة : تتبختر في مشيها ، والفنيق : الفحل من الإبل . والمقرم : الذي لا يستعمل للرّكوب . انظرهامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحيّة الذكر .

(٣) انظر الخصائص ٢/٢٢٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ، ٦٣٠ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعيّ من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها :

صلّى على يحيى وأشياعِهِ ربٌّ غفور وشفيعٌ مطاعْ

وينبغي أن يكون عينُهُ واواً ،لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ،وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولّدت ، وذلك أنه لمّا سمع : « ينباع » أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاؤا منه بماضٍ ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَن الرّجل يَضْفِن : إذا جاء ضَيْفاً مع الضّيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيْفَنٌ ، وكانت فيعل في الكلام أكثر من : فَعْلَن توهّمه فَيْعَلاً فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهْمَه هذا فيه ، فيقال : ضفَن يضفِن . / [١٦٦]

فلو سُئِلْت عن مثالٍ[(١)] : ضفن يضفن على هذا القول لقلت : فلن يفلِن ، لأن العين قد حذفت .

قال ومِنَ مَطْل الفتحة عندنا قول الهُذَلي :

١١٩ = بينا تعنُّقِــه الكمــاةَ وَرَوْغــه يـوماً أُتيح له جـريءٌ سلْفَـعُ[(٢)]

أي بين أوقات تعنُّقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

---

(١) بعده في الخصائص : « إذا مثلته على لفظه » .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ .

انظر : ديوان الهذليين ١/١٨ ، وابن يعيش ٤/٣٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ٣/١٢٢ ، والخزانة ٣/١٨٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٩٢٢ والهمع والدّرر رقم ٨٢٧ .

وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٧٩ : السلفع : الجريء الصدر ، وأتيح له : قدر له .

وحدّثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكي الفراء عنهم : « أكلت لحما شاةٍ » أراد لحْمَ شاةٍ ، فَمَطَل الفتحة ، فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومَطْلها ما جاء عنهم من : الصياريف ، والمطافيل[1] ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعد جمع جَلْعَـد ، وهو الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فَعِوضٌ من النون ـ المحذوفة وليست مَطْلاً .

ومن مطل الضمة قوله :

١٢٠ = ممكـــورة جُمّ العـــظام عُطْبـول كـأنّ في أنيـابهـا القَـرَنفُـولْ[2]

وأمّا الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوِّتة :

---

(١) المُطْفِل كمُحْسن : ذات الطفل من الإنس والوحش .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣/١٢٤ ، والمحتسب ١/٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/١٥٨ ، واللسان : « قرنفل » .
والممكورة : المطوّية الخلْق من النساء ، والمستديرة الساقين .
وجمّ العظام : أي كثيرة اللحم . . والعطبول : المرأة الفتيّة الجميلة الممتلئة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هنديّ ليس من نبات أرض العرب .

الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتدادٌ ولينٌ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدّتها ثلاثة . وهي أن تقع بعدها ـ وهي سواكن توابع لما هو منهن[1] وهو الحركات من جنسهن ـ الهمزةُ أو[2] الحَرْفُ المشدّد ، أوان يوقف عليها عند التذّكر .

فالهمزة نحو كساء ، ورداء ، وخطيئة ، ورزيئة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى منْشَؤهُ، وتراخي مَخْرَجُه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طُلْن ، وشِعْن في الصوت فوفَين له ، وزدن ليناً به ولمكانه[3] وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم تجِدهن لَدْنات ناعمات[4] ، ولا وافيات ، مستطيلات ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدّد .

وأمّا سبب نَعمتهن[5]، ووفائهن ، وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن وأول المِثْلَين مع التشديد ساكن

---

(١) في النسخ المخطوطة : « لما هن منهن » .

(٢) في ط فقط : « والحرف » بالواو .

(٣) في ط : لبنائه ولمكانه ، وفي النسخ الثلاث : لِيناً به ولمكانه وفي الخصائص : وزِدْن « في بيانه ، ومكانه » .

(٤) في الخصائص ٣/١٢٥ : « لانا عمات » بزيادة : « لا » .

(٥) في ط : نعمهن .

فيجفـو عليهم أن يلتقي الساكنـان حشواً في كـلامهم ، فحينئـذٍ مـا ينهضـون الألف[١] بقوة الاعتمـاد عليهـا / فيجعلون طـولهـا ووفـاء [١٦٧] الصوت[٢] بها عِوَضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذْ لم يجدوا عليه تطرّقاً ولا بالاستراحة إليه تعلّقاً[٣]، وذلك نحـو شابّـة ودابّة ، وهذا قضيب بكْر[٤] ، وقد تمود الثوب ، وقد قوصّ بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محقوقاً[٥] بتمامه ، وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابّه إذاً أوفى صوتاً وأنعم جَرْساً من أختيها وقضيبٌ كر أنعم وأتم من قُوصَّ به ، وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ ـ وهي الألف ـ وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف مَنْ تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغي به طبعه ، ويتخطى[٦] به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدة عنها ، فيقول : شأبّة ودأبّة[٧]. قال كثيّر .

---

(١) في الخصائص : « بالألف ».

(٢) ط فقط : « للصوت » .

(٣) في ط فقط : « معلقا » بالميم ، .

(٤) في الخصائص : وهذا قضيب بكر في قضيب بَكْر .

(٥) في الخصائص : « محفوظاً » .

(٦) في ط : « وينحط » صوابه من الخصائص .

(٧) في ط : شابة ودابة ، تحريف

١٢١ = * إذا ما العوالي بالعبيط احْمأرّت[١] *

وقال :

١٢٢ = ولـلأرض أمّـا سـوُدُهـا فتجلّلتْ بياضاً وأمّـا بِيضُها فـأسوأدَّتِ[٢]

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها : أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودهـا ها هنـا ساكنـة بعدهـا الحرف المدغم ، فتحاملوا وحمّلوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة ،إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره .

وليست كذلك أختاها،لأنهما وإن سكنتا في نحـو « قضيبّكر » وقوصّ به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ،فصار تحرّكهما في غير هذا الموضع عِوَضاً من سكونهما فيه .فاعرف ذلك فَرْقاً .

وقد أجروا اليـاء والواو السـاكنتين المفتوح مـا قبلهما مُجْـرى التابعتين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبّكر أي جيبُ بَكر وثَوْبّكر أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

---

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :
وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا مـا احمأرت بـالعبيط العوامـلُ

(٢) في ط والنسخ الثلاث : « أما سودها الخ » بإسقاط كلمة : « وللأرض » والشاهد أيضـاً لكثير ، وانـظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتـع ٣٢٢/١ والهمع والدرر رقم ١٧٨٤،والمحتسب ٤٧/١، ٣١٢ ،وابن يعيش ١٢/١٠.

سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واواو بعدها في نحو : ما رأينا .
وذلك أنّ أصل المدّوأقواه/وأعلاه وأنعمه وأنداه،إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨]
الياء والواو في ذلك محُمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها،والفتحة بعض الألف،فكأنها إذا قدّمت قبلهما في نحو بَيْت وَسَوْط إنما قدمت الألف،إذْ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ،فكان ذلك سبباً للأنس بالمدّ ،لا سيّما وهما بعد الفتحة ـ لسكونهما ـ أختا الألف ، وقويّتا الشبه[١] بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من[٢] شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما .فاعرف ذلك .

وأمّا مدّها عند التّذكر فنحو قولك : : أخواك ضربا إذا كنت متذكّراً المفعول به أي ضَرَباً زيداً ونحوه .

وكذلك مطل الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذّكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضربوا زيداً ، أو ضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياماً فتتذكر الحال. وكذلك الياء في نحو : اضربي ، أي اضربي زيداً ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحراف في الوقف عند التذّكر ،

(١) في ط فقط : لكونهما أختي الألف ، وقويتي الشبه بها ، تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص .

(٢) في ط فقط : « امرء » مكان : « من » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص.

لأنَّك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكّنة المدّ وأنت متذكّر،ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذّكر شيئاً ولأوهمتَ[١] أن كلامك قدتمّ، ولم يبق بعده مطلوبٌ متوقّع لك . فلمّا وقفت ومطلت علم أنك متطاولٌ إلى كلام تالٍ للأول ، منوط به ،معقود مـا قبله على تضمنه وخَلْطه بجملته .

وَوجْهُ الدلالة من ذلك :أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفنَ وتضاءلن ، ولم يف[٢] مدُّهن . وإذا وقَعْنَ بين[٣] الحرفين ، تمكّنّ ،واعترض الصّدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين[٤] الحرفين كان لها صدىً .

ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهنّ للنُّدبة ،وإطالـة الصوت بهن في الوقف ،وعَلِمْت أن السّكوت عليهن يَنْتَقِصْهن ، ولا يفي بهن أتبعتهُنّ الهاء في الوقف توفية لهن ، وتطاولاً إلى إطالتهن .

---

(١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ » وفي ط ولا وهمت أنّ الخ .

(٢) في ط فقط : « ولم يعب » تحـريف ، صوابـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « بعـد » مكـان : « بين » تحـريف ، صـوابـه من النسـخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التّابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه، واعمراه.

وكـذلك أختـاها نحـو : و انقطاع ظهـرِهِيـه ، واغـلا مكيـه ، واغلامهوه ، وتقـول في الوصل : وفلامهموه لقد كـان كريماً .وانقطاع ظهرِهي من هذا الأمر ! / . [١٦٩]

والمعنى الجامع بين التّـذكر والنـدبة قـوة الحاجـة إلى إطالـة الصوت في الموضعين .

فلمّا كانت هذه حال هذه الأحر ف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكَر ،صار كأنه هو الملفوظ به فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتممن إذا وقعن حشواً لا أواخر.فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التّذكـر يُمطَلن حتى يَفين حـروفاً فـإذا صرْنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ[1]، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمـطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التّذكرّ مع الفتحة في قمت : قُمْتـا أي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة:أنتي أي أنت عاقلة ، ومع الضمة:قمتو،أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التّذكر ساكناً صحيحاً كُسِر

(١) في ط : « توأم » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فـإذا حرّك انبعث[1] الصـوت في الحركة ،ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في« قد »وأنت تريد قد قام :قدى ،وفي مِنْ مِنى، وفي هل: هلي ، وفي نَعَم : نَعَمِي وفي لام التعريف من الغلام مثلاً : اَلِي .

وإنما حرّك بالكسَرة دون اختيها ؛لأنه ساكن احتيج الى حركة ، فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

١٢٣ = * وأنّك مهما تأمري القلبَ يَفْعلِ[2] *

وقوله:

١٢٤ = * لَمّا تَزُل بِرحالِنا وكَأَنْ قَدِي[3] *

---

(١) في ط : « اتبعت » ، تحريف

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرّك مِني أن حُبّك قاتلي *

من شـواهـد : سيبـويـه ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ،والهمع والدّرر رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابغة الذبياني ديوانه / ١٤٣ ، وصدره :

* أَزِفَ التَّرَحُّل غَيْرَ أنّ ركابنا *

من شـواهـد : الخصـائص ٣٦١/٢، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، وقـطر الندى ٢٢٢ والهمـع والدرر رقم ٥٤١ ، ٢٢٨ ، والخـزانـة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغنى رقـم ٣١٥ ، ٦٤٣ والعيني ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ .

ونحوٌ ممّا نحن عليه حكايةُ الكتاب : « هذا سَيْفُنِي »[١] يريد: سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلمّا أراد الوصل أثبت التّنوين ، ولمّا كان ساكناً صحيحاً لم يَجْرِ الصّوتُ به[٢] كسر،ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سَيْفُنِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : أيْ ، وكَيْ ، ولَوْ، و أوْ . كسر نحو : قمت كِي ، أي كِي تقوم .

وَمَنْ كان مِن لغته أن يفتح أو يضمّ ، لالتقاء الساكنين نحو : قُمِ الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما ، وبِعا ، وسِرا .

وعن قطرب : أنّ من العرب من يقول : شُمُّ يا رجل . فإن تذكّرت على / هذه اللغة مطلت الضّمة واواً فقلت : شُمُّوا . [١٧٠]

ومن العرب من يقرأ : « اشْتَرَوُا الضّلالة »[٣] بالضّم،ومنهم من

(١) انظر الكتاب ٢/٣٠٤ .

(٢) في الخصائص ٣/١٣١ : « ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حركه بالكسر ـ كما يجب في مثله ـ ثم أشبع الخ . وفي ط : « لم يجز » بالزاي .

(٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي الحسن ،انظر : المحتسب ١/٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٤٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/١٢ .

يكسر[١] ، ومنهم من يفتح .

فإن مطلت مُتَذَكِّراً[٢] قلت على من ضمَّ : اشتروُوا ، وعلى من كسر اشتروِى ، وعلى من فتح اشترَوَا .

وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهُمُ بِـطانَـتُهُـمْ وَهُمْ وُزراؤهُمْ وهُمِ القضـاةُ ومنهُمِ الحكَّامُ[٣]

فإن وقفت على « هم » من قوله : وهُمُ القضاة قلت : هُمِى .

وكذا الوقف على : منهمِ الحكام : مِنْهِمِي .

وإن وقفت على « هم » من قـولـه : وهم وزراؤهم ، قلت : وهُمُوا ،لأنك كذا[٤] ، رأيته فعل الشاعر .

وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول .

---

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق : « اشترِوِ الضلالة » انظر : التبيان للطوسى ٨٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١ والمحتسب لابن جني ٥٢/١ .

(٢) في ط : « مستذكرا » بالسين .

(٣) قائله مجهول . وهو من شواهد : الخصائص ١٣٢/٣ ، والمحتسب ٤٥/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٣ .

(٤) في ط فقط : « كأنك » مكان : « كذا » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وللأول على الثاني[١] لأنك إذا فعلت ذلك لم تَعْدُ أنْ حملت على نظيره .

وكلّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التّذكر جاز في القافية البتّة على ما تقدّم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَا أي مِنَ القوم على من فتح النّون . ومَنْ كسرها فقال : منِ القوم ، قال : مِنِي

الـــفـــائـــدة التاسعـــــة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنّي :

الأول منهما : أنْ تحذف الحرف ،وتَقِرّ الحركة قبله نائبة عنه ودليلاً عليه كقوله :

---

(١) وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي : « لأنك كذا رأيته فعل الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت : وهمِي ، تريد : وهم وزراؤهم ، وقلت : وهمُو تريد : وهم القضاة حملاً على قوله : فهم بطانتهم ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعدُ أن حملت على نظير .

١٢٦ =كـفّـاك كـفٌ لا تُـلِيـقُ دِرْهـمـا
جُـوداً وأُخرى تُعْطِ بـالسَّيف الـدمـا[١]

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = * وَأَخُو الغَوانِ مَتىَ يَشأْ يَصْرِمْنَهُ[٢] *

وقوله :

١٢٨ * دَوَامِي الأَيْد يَخْبِطْن السَّريحا[٣] *

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٣ ، والمنصف ٢/٧٤ ، وابن الشجري ٢/٧٢ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه / ٥٣ . وتمامه :
* وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ *
من شواهد : سيبويه ١/١٠ ، والخصائص ٣/١٣٣ ، والمنصف ٢/٧٣ والهمع والدّرر رقم ١٧٣٥ .
وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضرس بن ربعي الفقعسّي . وصدره :
* وطرتُ بمُنْصُلِي في يَعْملات *
من شواهد : سيبويه ١/٩ ، ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٦٩ ، ٣/١٣٣ والمنصف ٢/٧٣ ، وابن الشجريّ ٢/٧٢ ، والمغنى رقم ٤١٠ .
والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة السريعة والسريح ـ كما في أمالي ابن الشجري ـ جلود تنعلها الإبل إذا حفيت ، واحدتها : سريحة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يا عبادِ فاتّقون ﴾[١] . وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضّمة منه قوله :

١٢٩= إن الفقـير بيننـا قـاضٍ حَكَمْ
أن تـرد المـاء إذا غـاب النُّجُـمْ[٢]

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضّمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق[٣] *

يريد : الحلُوق . وقال الأخطل :

١٣١= كَلَمْـعِ أيدي مثـاكيـل مُسَلَّبـةٍ
يندبن ضَرْسَ بَناتِ الدّهـر والخُطُب[٤] / [١٧١]

---

(١) الزمر / ١٦ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الخصـائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ ، والمحتسب ١٩٩/١ ، ٢٩٩ ، ٨/٢ ، واللسان : نجم .

(٣) قائله مجهول : (رجز) .
من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ ، والبحر المحيط ٤٨١/٥ ،واللسان : حلق ، وروايته : « حتى إذا ابتلّت » .

(٤) من شـواهـد : الخصـائص ٣٣٣/١ ، ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ والمحتسب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، ٨/٢ . وفي المنصف ورد برواية :«يندبن فتيان ضَرْس الدهر » .
واللمع هنا : الإشارة ، والمثاكيل : النساء اللائي فقدن أولادهن ،ومسلّبة : وصف من سلّبت المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخُطُوب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللهُ الباطـل ﴾[١] ، و ﴿ يَوْمَ يَـدْعُ الدَّاع ﴾[٢] ، و ﴿ سَنَدْعُ الزّبانية ﴾[٣] .

كتب ذلك بغير واوٍ دليلاً في الخّط على الوقف عليه بغير واو في اللّفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِخّفة الألف ، قال :

١٣٢ = * مَثَل النّقا لبّده ضربُ الطِلل[٤] *

= الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وضرّسَتْهُ الخطوبُ ضَرْساً : عجمته . شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقة .

انـظر شرح الشـاهـد في المنصف ١/٤٦٣ ، ٤٦٤ ، وانـظر اللسـان : « ضرس » .

(١) الشّورى / ٢٤ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) العلق / ١٨ .

(٤) رجز : من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/٢٢٩ ،واللسان : « طلل » :

والنقـا من الـرمـل : القـطعـة تنقـاد محـدودبـة ، وجمعـه : أنقـاء . والطلل : المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النّجم وفي اللسان : أراد ضَرْب الطّل ، ففك المدغم ، ثم حركة . وروى : « ضَـرْب الطِّلل » بكـر الطاء . أراد : ضـرب الطلّال ، فحـذف ألف الجمع .

يريد الطّلال ، ونحوٌ منه قوله :

١٣٣= ألا لابـارك الله فِي سُهَيْلٍ إذا ما اللهُ بَارَك في الـرِّجالِ[١]

فحذف الألف من لفظة « ألله » .

ومنه قوله :

١٣٤ = * أو الفاً مكّةَ من وُرْق الحَمِى[٢] *

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغيِّر على ما ترى .

وقال أبو عثمان في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾[٣] : أراد : يا أبتا فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥= فلستُ بمدرك ما فات مِنِّي بلـهف ولا بِلَيْتَ ولا لو أنِّي[٤]

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخزانة ٤/٣٤١،والمخصّص ٦/١٦٠ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه /٢٩٥ .

من شواهد : سيبويه ١/٨ ، ٥٦ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، والحجة لابن خالويـة / ١٨٠ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن يعيش ٦/٧٥ ، والهمـع والدرر رقم ٧١٣ ، ١٧٣٧ .

(٣) يوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٥ ، والمحتسب ١/٢٧٧ ، ٢٧٣ ، وابن =

يريد بلهفا [١] .

والثاني منهما: وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الآحاد، وهي الأسماء الستة ، وجميع التثنية ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب . وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضّمة .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات [٢] في نحو : منتزاح [٣] ، والصياريف ، وأنظور ، لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ، وأنيبّ [٤] الحرْفُ عنها بل هي موجودة لا مزيد [٥] فيها ولا منتقص منها .

= الشجري ٢/٧٤ ، والمقرب ١/١٨١ ، ٢/٢٠٠ ، والتصريح ٢/١٧٧ ، والأشموني ٢/٢٨٢ .

(١) في الخصائص : « بلهفي » بالياء .

(٢) في ط فقط : إشباع الحركات (على الحركات) بزيادة : « على الحركات » .

(٣) في ط فقط : « بمستراح » .

(٤) في ط ، والنسخ المخطوطة : ويثبت ، والتصويب من الخصائص .

(٥) في الخصائص ٣/١٣٦ : « ومزيد فيها » بدون : « لا » .

[الفـــائـــدة العاشرة]

في هجوم الحركات على الحركات[١]

العـاشرة : في هجـوم الحركـات على الحركـات . قال ابن جنّي : هو على ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والآخر : قليل غير مقيس .

فـالأول قسمـان : أحـدهمـا : أن تتفق فيـه الحـركتـان[٢] ، والآخـر : أن تختلفـا[٣] ، فيكـون الحكم للطّارىء منهمـا على مـا مضى .

فالمتفقان[٤] : نحـو: هم يَغْزُون، ويَـدْعُون. أصله: يَغْـزُوون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللّام ، وحذفت لسكونها ، وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونُقلت تلك الضّمة المحذوفة عن اللّام إلى الزاي التي هي العين ، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزّاي لطروء الثانية عليها[٥] .

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانيـة الحادثـة على الأولى

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٣٦

(٢) في ط فقط : الحـركـات ، تحـريف صـوابـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « والآخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

(٥) في الخصائص : لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[١٧٢] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين[١] ، / ألا تـراك تقول في العين المكسـورة بنقل الضّمـة إليها مكـان كسرتهـا نحـو : يَـرْمـون ويَقْضُون : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُون إلى ميمها ، فابتزّت الضمةُ الميمَ كسرتَها [٢] وحَلّت [٣] محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشكّ في أن ضمة ميم : يَرْمون غير كسرتها في : يَرْمِيُونلفظاً،فكذلك نحكم على أن ضمة زايِ : يَغْزُون غير ضمتها في : يَغْزُوُون تقديراً وحُكْماً .

ونحوٌ من ذلك قولهم في جمع مائة : مِئُون،فكسرة ميم مِئُون غير كسرتها في : مائة اعتباراً بحال المختلفين في : سنـة وسنين[٤] ، وبُرة وبُرين[٥] .

ومثله ترخيم بُرْثُن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا منْصُ ويابُرْثُ فالضّمة فيهما غير الضّمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على ياحارِ، اعتباراً بالمختلفين [٦] فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ

(١) في الخصائص : « المختلفتين » .

(٢) في ط فقط : « لكسرتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوحلت » بـ « أو » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطـة : في سنة « وسنـون » بالـواو ، صوابـه من الخصائص .

(٥) في ط والنسخ المخطوطـة : « وبرة « وبـرون » بالـواو » ، صوابـه من الخصائص .وفي لقاموس :البرَة كتُبة : الخَلْخالِ وجمعها : براة ، وبرين . وبِرين حلقة من أنف البعير .

(٦) في الخصائص : « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً فكذلك الضّمة على : يا حارُ في يا برثُ ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديراً و؟حكْماً .

وكذلك كسره صاد صِنو،وقاف قِنْو غير كسرتهما في صِنوانٍ وقِنْوانٍ .

وكذلك كسره ضاد : تَقْضِين في الجمع غير كسرتها المقدَّرة فيها في أصل حالها،وهو تقضِيين[1] في المفرد على حدّ ما تقدّم في : يَغْزُون ويَدْعُون .

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يَرْمُون ويَقْضُون . والأصل : يَرْمِيُون ويَقْضِيُون ، فأسكنت الياء استقالاً للضّمة عليها ، وَنُقِلت إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئها عليها،فصارت : يرمون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغْزِين ، أصله : تَغْزُوينِ ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزّاي فابتزّتها ضمتها فصار : تغزين . إلّا أن منهم من يُشمّ الضّمة إرادةً للضِمّة المقدّرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشِمّ .

ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضّمة المبتزّة عن هذين الموضعين : أنهّم إذا أمروا ضَمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما نحو :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص .

اقضـوا ، ارموا ، ونحو : أُغزي أُدعى فكسرُهم مع ضمة الثالث ، وضمهُم مع كسرته يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغّير ، وأنه عندهم مراعىً معتدّ ، مقدّر .

ومن المتُفّقـة حركتـاه[١]، ما كـانت فيه الفتحتـان، نحـو اسم المفعـول من نحو : اشتّـد ، واحمـرّ ، وهـو : مُشْتـدّ ، ومحمـرّ .
[١٧٣] وأصله : مُشْتَدَدٌ ، ومُحْمَرَرٌ ، فأُسكنت الدّال والراء /الأوليان ،وأدغمتا في المِثْل ، ولم تُنقل الحركة إلى ما قبلها ،فَتَغْلِبه على حركته التي فيه كما نقلت[٢] في يغزون ، ويرمون . يدلّ على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك : مشتد ومحمر ألا ترى أن أصله : مشتدِدٌ ، ومُحْمَرِرٌ فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتدٌ ومحمرٌ .
فلمّا لم تقل ذلك وصحح في المختلِفَيْن اللّذين الثقل فيهما موجودٌ لفـظاً امتنعت من الحُكْمِ به فيما تحْصُل الصيغة[٣] فيه تقديراً وَوَهْماً .

وسبب ترك النّقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضّم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة ،وتعذّر صحـة الياء السـاكنة بعـد الضّمة، والواو، الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذفت الضّمة في : يرميون ، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمِون ، ثم وجب قلب الواو ياءً،

(١) في الخصائص ١٣٨/٣ : « حركاته » .
(٢) في الخصائص : « تغلب » مكان : « نقلت » .
(٣) في الخصائص : « الصنعة » .

وأن تقول : هم يَرْمين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوِين إلى الزّاي لصار التقدير إلى : تَغْزُين ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلتبس بجماعة المذّكر .

فهذا حُكْم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو : هؤلاء يَخْشَوْن ، ويَسْعَوْن ، وأنتِ تَرَضَيْن وتَخْشَيْن . فلمّا لم تُغَيّر الفتحة هنا في المختلفين اللّذين تغييرهما واجبٌ لم تُغَيّر القتحتان اللّتان إنما هما في التّغييّر محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمْت الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَغْزُون ،وللنساء: أَنتُن تَغْزون ، وتقول للمرأة : أنت تَرْمِين ولجمع النساء : أنتن تَرْمِين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولولا ذلك لما احتمل .

ووجهُالضرورة :أن أصل أنتم تَغْزُوُن : تَغْزُووُن فالحركتان ـ كما ترى ـ متفقتان / . [١٧٤]

وكذلك أنت ترمين ،أصله : تَرْمِيين فالحركتان أيضاً متفقتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله ،ولم تغيّر شيئاً منه ، فوقع اللبس فاحُتِملَ لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللّبس في لفظها ، فيعتمدَ في بيانها على ما يقارنها ، كالتّحقير والتّكسير وغير ذلك . فلمّا وجدتَ إلى رفع اللّبس بحيث وجدتَهُ طريقاً سَلَكْتها ، ولمّا لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملْتَهُ ،ودللت بما يقارنه عليه .

الضّرب الثاني[1] : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٦= * وقال اضْرِب السّاقَيْنِ إِمِّكَ هابلُ[2] *

---

(١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .

(٢) من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٢ ، والخصائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/١٣٦ ، والشافية ٤/١٧٨ .
وقد روى في تفسير القرطبي : « الساقينُ أُمك » بضم النون لأجل ضمّ الهمزة .وفي الشافية روي : « الساقينِ إِمُّك » بعدم إتباع ضمة الميم لكسرة الهمزة ، وإن كانت الهمزة كسرت إتباعاً لكسرة النون .
وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : «الحمدِ للّه » بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضربِ الساقينِ إِمِّك هايل *

كسر الميم لكسرة الهمزة .
وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أقف على قائله ولا تتمته .

أصله أمّك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ : « فلإمه الثُّلث »[١] فصار إمُك، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب فابتزّتها موضعَها، فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه ألا تراك لا تقول : قِدْرِك واسعة ،ولا عِدْلِك ثقيل ،ولا بنتِك عاقلة .

وَنَحْوٌ من ذلك في الشّذوذ قراءة الكسائيّ : « بما أُنْزِلَّيْكَ »[٢] . وقياسهُ في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذْفاً وألقى كسرتها[٣] على لام أنزل وقد كانت مفتوحة ،فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديره ،بما أُنزِلِلَيْك فالتقت اللّامان متحركتين ،فأسكنت الأولى ،وأدغمت في الثّانية كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هو الله ربي ﴾[٤] .

وَنَحْوٌ منه ما حاكه لنا أبو عليّ عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دَعْه فِي جِرُامّه[٥] » وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة وأعقب منها ضمّة .

(١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .
أنظر الإتحاف / ١٨٧ ، والحجة لابن أبي زرعة /١٩٢ ، وتفسير الرازي ١٥٨/٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .

(٢) البقرة / ٤ . من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/١ وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٨/١ ، والبحر المحيط ٤١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .

(٣) في الخصائص ١٤١/٣ : « حركتها » مكان : « كسرتها » .

(٤) الكهف / ٣٨ .

(٥) في ط : « حرمه» تحريف ، والحرث الفرج ، وأصله : حرح وجمعه أحراح.

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم [١] عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خَلَوْن إلى أعرابيّ كان يألَفُهُنّ : « أفي السّوَتَنْتَنْهؤ » ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعـرابي : تعال إلى هـا هنا، اسمـع ما تقـول؟ قلت: وما في هـذا؟ أرادت استفهام إنكار: « أفي السّوَتَنْتَنْهْ ؟ » فألقت فتحة « أنتنّ » على/ [١٧٥] كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السّوأة : « أفي السَّوَتَنْتَنْهْ .

فهذا نَحْوٌ مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التّخفيف القياسيّ لأن طريق قياسه أن تقول : في حرِأُمّهِ » فتقرّ كسرة الرّاء عليها ، وتجعل همـزة « أمه » بين بين ، أي بين الهمـزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يستهزئون ﴾ [٢] فيمن خفّف ، أو « في حِرِيمّه » فيبدلها ياء البتّة على « يستهـزيون » وهـو رأي أبي الحسن . فأما في حِرُيَّه فليس على قياس البتّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السوأة أنتنّه أن تقول : أفي السّوءة يَنْتنه ، فتخلص همزة « أنتنه » ياء البتّة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقـولـك في تخفيف : « مِئـر » [٣] مِيَـر ، انتهى مـا ذكـره ابن جنّي [٤] ! ،

(١) في ط فقط : « مسلم » بالميم . في أوله .

(٢) الأنعام / ٥ وغيرها .

(٣) المِئرة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط « ميزر ـ مئزر » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ٣/١٣٦ ـ ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شِرْب إذا بني للمفعول وكسرة زِبْرج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم : نعم ، قال أبو حيّان : ولـو قيل : إنهـا زالت وجاءت كسرة أُخرى لكان وَجْهـا كما قالوا : في : من زيد في الحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رخمت منصوراً عى لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنّها ضمة بناء غير الضمة في منصور الّتي هي من حركات الكلمة الأصليّة ، قال : وإذا صغرت فُعْلاً على فُعَيل فضمّة فُعَيل غير ضمة فُعْل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرّك]

الحادية عشرة : قال ابن القيم في « بدائع الفـوائد »[1] قـال السّهيلي : قولهم : حَرْفٌ متحرّك ، وتحرّكت الـواو ونحو ذلـك تساهـلٌ منهم ، فـإن الحركـة عبارة عن انتقـال الجسم من حيزّ إلى حيّـز ، والحرْفُ جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقـوم الحركـة بالحـرف لأنّه عَرَض ، والحركة لا تقوم بالعَرَض ، وإنمـا المتحرّك في الحقيقـة هو العضو من الشّفتين أو اللسان أو الحَنَك الذي يخرج منه الحـرف ، فالضّمة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّم عند النطق ، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرْف ، إن امتد كان واواً ، وإن قصر كان ضمّة ،

(١) بدائع الفوائد لابن القيّم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنيرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفيّ يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة [١٧٦] ←

والسّكون: عبارة عن خلّو العضو من الحركات عند النّطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرّف صوتٌ فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمّي جَزْماً ، اعتباراً بانجزام الصّوت وهو انقطاعه ، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتحٌ وضمٌّ وكسرٌ هو من صفة العضو . وإذا سميّت ذلك رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً فهي من صفة الصّوت ، لأنه يرتفع عند ضمّ الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما .

وعبّروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العُضو ، وعن أحوال البناء تلك ،لأنه لا يكون بسبب ،أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيّم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النّحاة ، فإن الحرف وإن كان عَرضاً ،فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه ، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرّك بحركة محالّها فاندفع الإشكال جملة .

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات]

الثانية عشرة : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : اختلف النحاة في الحركات الثلاث : أهي مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون : إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثّاني مأخوذ من الأوّل .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . وصححه بعضهم ، انتهى / . [١٧٧]

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في « البسيط »[١] : تمكن النّطق بالحرْف

(١) البسيط : تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي ٧١٧ هـ .

أقوى من تمكنّه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدّر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاّ بدليل ، ومن ثَمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوْهَـةٌ بسكون الـواو كصفحة ، لا شَـوَهة بالفتح ، وفي دم أن وزْنه : فَعْل بالسّكون لا فَعَل بالتّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشـرة : الحركـة قد تقـوم مقام الحرف، وذلك في الثّلاثيّ المؤنّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حـذف ألـف جمـزيّ في النّسب كتحتم ألف مُصـطفى ، لا كتخييـر ألف حبلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التـأنيث في التصغير كـالرّبـاعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت : ونحن لا نـدّعي أن الحركـة تجـري مجـرى الحـرف الرابع ، في كلّ حكم بل في موضع يثقل اللفظُ بها ، وذلك في المكبرّ بخلاف المصغّر .

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السادسة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بكُر ومررت ببكِر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة : تسمية المتقدّمين للحركات]

السابعة عشرة : قال ابن يعيش : كان المتقدّمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضّمة الواو الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ،وإنما رأى النّحويون صوتاً أعظم من صوت فسمّوا العظيم حَرْفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف ،إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فـــائـــدة

[في السؤال عن مبادىء اللغات]

قال بعض شَرّاح الجُمل[١] : السؤال عن مبادىء اللغات يؤدي
[١٧٨] إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع،وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة،لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى : ﴿ هذا يَوْمُ ينفعُ الصّادقين صِدْقهم ﴾[٢] وجزم الأسماء التي لا تنصرف،وذلك أنها لمّا أشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه،فلم تنوّن،ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النّصب ،

---

(١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجُمَل :
أحدهما : الجُمل للجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المتوفي ٤٧٤ هـ.
ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٦٠٩ هـ.
وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ
ومن شراحه : علي بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٦٠٥ هـ ، وابن هشام المصري المتوفي ٧٦٢ هـ .

(٢) المائدة / ١١٩ .

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجـواب عن ذلك مـا ذكره الـزّجاجي أنـه لم تخفض الأفعـال المضارعة ،لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة ،لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة ، والإضافة إمّا لِلْمِلْك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة ، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ، ولذلك لا تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف ،لأنها قد ذهب منها التّنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدّى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة ، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكايةُ الحال من القواعد الشّهيرة

قـال ابن هشام في « المغني » : القـاعدة السـادسة : أنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصـداً لإحضاره في الذّهن حتى كأنه مشاهدٌ حالة الإخبـار نحو : ﴿ وإنّ رَبّكَ ليَحْكُمُ بينَهُمْ يَوْمَ القيامة ﴾[١] لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : « هذا مِنْ شِيعتِه وهذا من عَـدُوِّه »[٢] إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من الرّسول عليه الصّلاة والسّـلام كما تقـول : هذا كتـابُك فَخُـذه وإنما الإشـارة كانت إليهمـا في ذلـك الـوقت هكـذا فَحُكِيَتْ .

ومثله : ﴿ واللّه الّـذي أرسـل الـرِّيـاح فتثـيرُ سحـابـاً فَسُقْنـاهُ لبلد مَيِّت فَأَحْيَيْنـا به الأرضَ ﴾[٣] ألا تـرى أنه تعـالى قصد [١٧٩] بقوله : تُثِيرُ سحاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أوّلاً قِطَعاً ثم تتضامّ متقلّبة بين أطوار

(١) النحل / ١٢٤ .
(٢) القصص / ١٥ .
(٣) فاطر / ٩ .

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثم قال له كُنْ فيكون ﴾[١] أي فكان .

ومنه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بالله فكأنّما خرّ من السّماء فتخطَفُهُ الطّير أو تَهْوِي به الريّح في مكان سَحِيقٍ »[٢] . ﴿وَنُرِيد أن نَمُنّ على الَّذِين اسْتُضْعِفوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُرِيَ فِـرْعَوْنَ وهَـامَانَ﴾[٣] ومنـه عند الجمهور : ﴿ وكَلْبُهم باسطٌ ذِراعَيْه ﴾[٤] أي يَبسُط ذِرَاعَيْه بدليل : « وَنُقَلِّبُهم » ولم يقل : وَقَلَّبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل .

ومثله : ﴿ واللهُ مخرجٌ ما كنتم تكتمونَ ﴾[٥] إلاّ أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التّدارؤ[٦]، وفي الآيةَ الأولى حكيت الحال الماضية.

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضـان الماضي تُقَـطِّعُ الحديثَ بـالإيمـاضِ[٧]

(١) آل عمران / ٥٩. (٢) الحج / ٣١.
(٣) القصص / ٥ ، ٦ .
(٤) الكهف / ١٨ .
(٥) البقرة / ٧٢.
(٦) فى ط : التدارئ بالياء ، تحريف .
(٧) رجز لرؤبة
من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسّان :

١٣٨=* يُغْشَوْن حتى لا تِهرُّ كلابهُم[١] *

لم يصحّ الرّفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرَّسول ﴾[٢].

= وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرّجز على النحو التالي :

يـا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض
جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض

وبنو أباض : قال اللخمي : معروفة البياض . وقال ابن السيد : بنو أباض : قوم،والإيماض : ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام ، وشبهه بوميض البرق .

وقال الفراء : إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

(١) من شواهد : سيبويه ٤١٣/١ ، والمغنى رقم ٢١١ ، ١١٧٢ ، والهمع رقم ١٠١٨ ، والأشموني ٣٠١/٣ . وانظر ديوان حسان/ ١٨٣ وتمامه :

* لا يَسْألون عن السّوادِ المقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ، وشيبة ، والأعرج .

انظر : الإتحاف / ١٥٦

، والبحر ١٤٠/٢ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١٣٢/١ .

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع :

منها : « مَرْوان » يحتمل أن يكون وزنه : فَعْلان ، أو مفعالاً ، أوفعـوالاً ، والأول : له نظير، فيحمـل عليه ، والآخـران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جنّى .

ومنها : فَمٌ أصله[1] فوْه ، بـزنة فـوز ، حذفت الهـاء لشبهها بحرف العّلة لخفائهـا ، وقربهـا في المخرج من الأنف ، فحـذفت كحذف حرف العلة ،فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفاً لتحرّكها بحركات الإعراب ،وانفتـاح ما قبلهـا ، ثم يدخل التّنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحىً ، فتحـذف / [١٨٠] الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحـد ، وذلك معدوم النّظير . فلمّا كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبـدلوا من الـواو ميماً ، لأن الميم حرف جَلَد ، يتحمّل الحركات من غير استثقال ، وهما من الشّفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها : ألف كِلا ،وليست زائدة لئلاّ يبقى الاسم الـظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصْلاً . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنهـا : مذهب سيبـويه : أن التـاء في « كلتا » بـدل من لام

(١) في ط فقط : « أصلها » : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بِنْت وأخت،وألفها للتأنيث ، ووزنها : فِعْلي كَذِكْرىَ .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن التاء للتأنيث،والألف لام الكلمة كما في « كلا » .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : « فَعْتل » ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهب البصريون : إلى أن الأسماء السّتة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدلّ على صِحّة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كلّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباريّ : ذهب البصريّون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب .

وذهب الجَرّميّ : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبنيّ يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظَريفَ في الدّار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصّفة ، / جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، فَبُنِيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد،ولا نظير له .

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ،حذفت « يا » وعوض منها الميم المشدّدة في آخره .

وقال الكوفيّون : ليست الميم بعوض بل أصله : « يا أللهُ أمّ » أي :اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هَلُمّ ، مركّبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : قال الكوفيونّ : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ماقبله،لأنه توكيد لما قبله .

وردّه البصريُّون بأن المكنيّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »[١] : إذا دلّ الدّليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكي مما جاء على « فِعِل » : « إبِلًا » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يقم دليل فإنّك محتاجٌ إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى « عِزْوِيتٍ »[٢] لمّا لم يقم الدّليل على أن واوه وتاءه[٣] أصلان احتجت إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلًا » لمّا لم تجد له نظيراً ، وحملته على : « فِعْلِيت » لوجود النظير ، وهو عِفْريت ، ونِفْريت .

وكذلا قال أبو عثمان في الرّد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام . وقد قال الله تعالى :

(١) انظر الخصائص ١/١٩٧ .

(٢) من صيغ سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسّره القاموس بأنه اسم موضع . وفي ط : « غزويت » بالغين ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

﴿ ولَسوف يُعْطيك ربُّك فترضى ﴾[١] فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله .

فأمّا إن لم يَقُم الدّليل ولم يُوجد النّظير ، فإنّك تحكم مع عدم النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أنْدَلُسُ » أنهما زائدتان [١٨٢] وأن وزن الكلمة بهما «أنْفَعُل»وإن كان هذا مثالاً لا نظير له، وذلك أن النّون لا محالة زائدة ،لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعْلَلُل » فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَد في يدك[٢] ثلاثة أحرف أصول وهي : الدال واللّام والسّين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : مُدَحْرِج وبابِه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له .

فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

(١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل بقوله تعالى : ﴿ فلسوف تعملون ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرّفة في الخصائص ١/١٩٧ بالواو : « ولسوف تعملون » .

(٢) في ط فقط : « يرد في ذلك » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي القاموس : برد : وجب ولزم

« عَنْتَر » فالدلّيل يقضي بكونها أصـلاً لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضاً معك وهو « فَعْلَل » .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليسا بمبنيين مع « لا » ، قال : لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النّظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مُؤنساً ، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشّلوبين : قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب ، وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك : ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغي أن يقال به .

قـاعـــدة

قال ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الرّجل بما لا نظير له في كلام ، ولهذا لم يذكر سيبويه « دُئِل » في أبنية الأسماء ، لأنه اسم [١٨٣] لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية / .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية »[١] ، الحُدّاث جماعة يتحدّثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو: سامر وسُمّار ، فإن السّمّار المتحدّثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما، وأقلّهما فحشاً وذلك كواو «ورَنْتَل»[٢] أنت فيها بين ضَرُورَتَيْنِ : إحداهما أن تَدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلاّ مع التكرير نحو : الوَصْوصَة[٣] والوَحْوَحة[٤] وضوضيْت[٥] وَقَوْقَيْتُ[٦] .

والأخرى : أن تجعلها زائدة أوّلاً ، والواو لا تزاد أوّلاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصْلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

(١) النهاية في غرب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحلبيّ .
(٢) الورنتل : الداهية والأمر العظيم .
(٣) الوصوصة : خرق في السّتر بمقدار عين تنظر إليه .
(٤) الوحوحة : صوت معه بَحَحٌ ، والنفخ في اليد من شدة البرد .
(٥) الضوضى : الجلبة وأصوات الناس .
(٦) قوقيت : يقال : قَاقت الدجاجة : صوّتت .

قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزادأوّلاً ،فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : « فيها قائماً رجل » . لمّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدّم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكـون ـ وبين أن تنصب الحال من النكـرة ـ وهذا على قلّتـه جائـز ـ حملت المسـألـة على الحـال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاَّ زيداً أحد ، عدلت إلى النّصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبـدله منـه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال .

فاعرف ذلك أصلاً في العربيّة تَحْمِلُ عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو : فيها قائماً رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمـل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكـرة قبيحٌ ، وتقـديم الصفة على الموصوفأقبح ،فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العطْفُ على عاملين عند الخليل وسيبويه / لأن حرف العطف خَلَفٌ عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربيّة فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل [١٨٤]

لم يجز أن يتسلّط على عمل الجر ، فلذا لم يخرّجوا قولهم في المَثَل : « ما كلُّ سوداء تمرة ولا بَيْضاء شَحْمةً »[1] على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيّين حيثُ جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء » والعامل فيها « كلّ » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما » .

ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ، ويخفضون « قاعداً » بالعطف على « قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرٌو بالعطف على اسم « ما » بل يخرّجونه على حذف المضاف، وإبقاء عمله .

فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فَلِمَ كان حمله على الجارّ أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩=* وَبِلْدة ليس بها أنيس[2] *

---

(١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢/٢٨١ وهو مثل يضرب في موضع التهمة .

(٢) رجز لجران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكملته :

* إلا اليعافير وإلاّ العيس *

من شواهد : الإنصاف / ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/٨٠ ، ٧/٢١ ، ٨/٥٢ والتصريح ١/٣٥٢ ، والأشموني ٢/١٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٨٨٦ .

أي وربّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللّهِ لأفعلنّ .

وقول رؤبة لما قيل له : كيف أصبحت ؟ . « خيرٍ عافاك اللّه » أي بخير .

وقد حمل أصحـابنا قـراءة حمزة «والأرحـامِ »[1] على حذف الجارّ،وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس،فلأن الفعـل لما كـان يكثر فيـه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النّدرة .

حَمْلُ الشّيء على الشّيء
من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّيّ باباً في الخصائص[2] قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث [١٨٥] بالواو ، وذلك نحو : حَمْراويّ / وصَفْراويّ ، وَعُشَرَاويّ .

(١) النساء / ١ .

(٢) انظر الخصائص ٢/٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها ، لئلا تقع علامة التأنيث حشْواً ،فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب إلى عِلْبَاء : عِلْباويّ ، وإلى حِرْباء : حِرْباوي،وأبدلوا هذه الهمزة،وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيـادة حملوا عليها همزةعِلباء ،ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبّه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلباء على همزة حمراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِساء وقضاء : كِساويّ وقضاويّ ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة عِلْباء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حـرف ليس للتأنيث ،فهذه علة غير الأولى ، ألا تـراك لم تبدل همـزة عِلباء واواً في : عِلباويّ ،لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرّاء : قُرّاوي ، فشبّهوا همـزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كِساويّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يحمل أحدها ، على ما قبله تشبّثاً به ، وتصوّراً له وإليـه : وإلى نحوه أومـأ سيبويـه بقولـه : وليس شيء ممّا

يضطرون[١] إليه إلاّ وهم يحاولون به وجْهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ، فأبدلوا الهمزة واواً ، لئلاّ يجمعوا بين عَلَمْي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبا وان حملاً بالزيادة على حَمْروانِ ، ثمّ قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعِلْباوانِ ، ، ثم قالوا : قُرّاوان حملاً له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها ، والتّرَكح[٢] ، في أثنائها[٣] لما يلابسونه ، ويكثرون استعماله من الكلام المنثور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوّة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسماء للشّبه اللفظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألب[٤] وتَنْضُب[٥] عَلَمَين لِما

(١) عبارة سيبويه ١/١٣ : « وليس شيء يضطرون إليه » بدون « ممّا » .
(٢) التركح : التوسّع والتصرّف .
(٣) في ط فقط : « إثباتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وأثناؤها : نواحيها وجوانبها .
(٤) في القاموس : التألب كثعلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .
(٥) التنضب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا / التّنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] مالا حِصّة له في التنوين ، وهو الفعل . قال :والشّبه اللفظي كثير.وفي هذا كفاية . انتهى .

* * * *

الحَمْل على الأكثر أوْلى من الحَمْل على الأقل

ومَنْ ثَمّ قال الأكثرون : إن « رحمن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمْل عليه أولى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن ألف « كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنهُ رآها قد أُميلت .

قال سيبويه : « لو سمّيت « بكـلا » وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واوٍ ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضْعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاويّ : « في تنوير الدّياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن « رمّان » فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنًى يُعْرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أيّ شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشَّلوبين : المحذوف من « ذُو » يـاءٌ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائيّ المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقلّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على «ذو» بأن المحذوف منه ياءٌ أو واو،لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كـان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنّون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجْمع
[١٨٧] بالواو والنّون ، وذلك نحو / نَدْمان كان قياسه أن يقال في جمعه نَدْمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك .

وتوجيه شذوذه : أن المطرد في باب فَعْلان أن لايقال فيه : فعلانة

فحمـل في ذلك عـلى الأكثر ، ولكن مثـل هذا يقـل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثّلاثي إذا لم تُمَـلْ تُقْلب في التثنية واواً ، وإذا أميلت تقلب ياءً ، لأنه لا يمال من هذا النّوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء . ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذّاً نحو : العشا في العَيْن ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشّاذ .

والأكثر مِمّا يُمال من هذا النّوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُمْلِه المميلون من هذا النّوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جُهل أَمْرُ الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمل على ما ألفه منقلبة عن الياء،لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللاّم من الواو .

ويقوّي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مَلْهَيـان ، ومدعيَـان ، ولا ترجـع الياء إلى الـواو ونحو : مَـرْميان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لـولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أوْلى .

وقـال ابن اياز : و ذهب الكسـائيّ : إلى أن « حتى » حـرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقديـر إلى .

وقول البصريين : إنهـا حرف يجـر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير«أن»أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الاسماء أو من عوامل الأفعـال فجعلها من عـوامل الأسمـاء أوْلى ، وذلك أن عـومل الأسمـاء هي الأصول ، وعـوامل الأفعال فروع .

وأيضاً :فعوامل الأسماء هي الأكثر ،ومن أصولهم : الحمل على الأكثر . [١٨٨]

وقال ابن النّحاس في باب الاشتغال : إذا كـان العطف على جملة فعليّة فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذٍ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعليّة فتتفق الجُمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسميّة على جملة فعلية فتختلف الجُمل ، وتوافق الجُمل ،أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجُمل يعـارضه أنـك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التّقدير أولى ،لكثرة التّقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على ألكثير أوْلى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم فشبّهت بـ «هاء»(١) الإضمار الذي قبله كسرة نحو : بِهِ وبغلامِهِ .

وقال سيبويه : ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في بِهِ وبغلامِهِ . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على اصل القياس يقول : هذهْ هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضَوضْيت أصل ، لأنها الأولى كررّت ، وأصلها : قوقوقت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حدّ :اغزيت وأدعيت .

---

(١) في ط : « بها » .

فإن قيل : فهلّا كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعليت ، وجعييت[١] ؟ .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق ، وهـو قليل ، وباب زلزلت وقلقت أكثر ، والعمل إنما هو على الأكثر. وقال الميم من منيح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن ، زيادة الميم أوّلاً أكثر من زياد النّون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر . [١٨٩]

وقال المالقيّ[٢] في رصف المباني[٣] : ألّا المفتوحـة المشددّة حـرف تحضيض ، وتبدل همـزتها هـاء فيقال : هلّا . ولا تنعكس القضيّة فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمـزة من الهاء ، لأنها لم تبـدل إلّا في : ماء وأمـواء ، والأصل ماه وأمواه .

وفي أهل قالوا : آل والأصـل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبـدلت من الهمزة في إيّاك فقالـوا : هيّاك ، وفي : أرحت الماشية قالوا : هرَحْت ، وفي أرقتُ الماء ، قالوا : هَرَقْت ، وفي

---

(١) في القاموس : الجعو : ما جمعته بيدك من بَعَر ونحوه تجعله كُثْبَةً .

(٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسـان الدين بن الخـطيب « رصف المباني أجل ما صنف » وقد حققه أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : « وصف » بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أوْلى[١] .

وقال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : « إلى » إمّا أن تقترن بما بعدها قرينة تدلّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحقّقين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أنْ لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْل على المَعْنى

قال في الخصائص[١] ، اعلم أنّ هذا النّوع[٢] غورٌ من العربيّة بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيحٌ[٣] ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ، أو منظوماً كتأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ،أصْلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ **فلما رأى الشّمس بازغةً قال هذا ربّي** ﴾[٤] . أي هذا الشّخص ﴿ **فمَنْ جاءه موعظةٌ مَنَ ربّه** ﴾[٥] لأنّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ **إن رحمة اللهِ قريب** ﴾[٦] أراد بالرحمة هنا : المطر .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٤١١ .
(٢) في الخصائص : « الشّرج » مكان : « النوع » والشرج : النّوع والمِثْل .
(٣) في ط فقط : « فصيح » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٤) الأنعام / ٧٨ .
(٥) البقرة / ٢٧٥ .
(٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكّر قراءة من قرأ : ﴿ تلتقطه بعض السّيّارة ﴾[١] وقولهم : ذهبت بعْضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعضُ السّيارة سيّارة في المعنى. وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجَتَكُ[٢] [١٩٠] لمّا كانت « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :

١٤٠=أتهجر بيْتاً بالحجاز تَلَفَّعَتْ به الخوفُ والأعداءُ من كلّ جانبِ[٣]

ذهب بالخوف إلى المخافة وقال :

١٤١=يأيها الراكب المُزجِي مَطِيّتَهُ سائل بني أسدٍ ما هذه الصّوْتُ[٤]

أنث على معنى الاستغاثة.

(١) يوسف / ١٠ . وهي قراءة مجاهد ـ أبي رجاء ـ الحسن ـ قتادة .
انظر الفخر الرازي ٩٦/١٨ ، والقرطبي ١٣٣/٩ ، والكشاف ٣٠٥/٢ والطّبريّ ٩٤/١٢ .

(٢) قال السيّوطي في الهمع ٧٠/٢ : « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم .
ويروى برفع « حاجتك » على أن « ما » خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر » .

(٣) من شواهد : الخصائص ٤١٥/٢ .

(٤) لرويشد بن كثير .
انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/١ ، والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان : « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها » ؟ » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغـوب ؟ قال : الأحمق . وقال :

١٤٢=لو كان في قلبي كَقَدْر قلامةٍ حبًّا لغيرِك قـد أتاهـا أرسُلي[١]

كسرّ « رسولاً » وهو مذكّر على « أرْسُل » وهو من تكسير المؤنث كأتان ، وآتن ، وعِنَاق وأَعْنُق لَمّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأَجْنُح قالوا :ذهب بالتأنيث إلى الرّيشة ، وقال :

١٤٣=فكـان مِجَنّي دون من كنتُ أتّقي ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[٢]

(١) لأبي كبير الهذليّ .
من شواهد : الخصائص ٢/٤١٦ . وانظر اللسان : « رسل » .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .
من شـواهد : سيبـويه ٢/١٧٥ ، والمقتضب ٢/١٤٨ ، والخصـائص ٢/٤١٧ والمقرب ١/٣٠٧ ، والخزانة ٣/٣١٢ ، والتصريح ٢/٢٧١ ، ٢٧٥ .
والمِجنّ بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً ، وكعّبت بالتشديد تكعيباً مثله ، والمُعْصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها .

أنث الشّخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤=وإنّ كلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ[١]

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : « مِنْ قبائلها » . وأمّا قوله :

١٤٥ = * شَرِقَتْ صَدْرُ القَناة من الدَّمِ[٢] *

فإن شئت قلت : أنّثَ ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْر القناة قناةٌ وقال :

١٤٦=لما أتى خَبَرُ الزُّبير تواضَعَت سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[٣]

---

(١) للنواح الكلابيّ .
من شواهد : الإنصاف ٢/٧٦٩ ، وسيبويه ١/١٧٤ ، وهمع الهوامع رقم ١٦٨٧ .

(٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدره :
* وتشرقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَهُ *
من شواهد : سيبويه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ .

(٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها :
بان الخليطُ برامتين ، فودّعوا أو كُلّما رفعوا لبين تَجْزعُ
من شواهد : سيبويه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، والخصائص ٢/٤١٨ ، واللسان : « سور » .

وقال :

١٤٧= * طولُ اللَّيالي أسْرَعت في نَقْضِي[١] *

وقال تعالى : ﴿ ومَنْ تَقْنُتُ مِنكن لِلّه ورسوله ﴾[٢] لأنه أراد : أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : « هو أحسن الصبيان وأجملُه » أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : [١٩١] « هو أحسن فتىً في الناس» .وقال ذو الرّمة :

١٤٨=وَميَّةُ أحسن الثّقلين وَجْهاً وسالفةً وأحسنُه قَذالا[٣]

(١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجليّ . وبعده :

* أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْن بَعْضِي *

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٦ ، والمقتضب ٤/ ١٩٩ ، والخصائص ٢/ ٤١٨ ، والخزانة ٢/ ١٦٨ ، والمغنى رقم ٩٠٢ ، والعيني ٣/ ٣٩٥ والتصريح ٢/ ٣١ .

(٢) الأحزاب /٣١ ، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يقنت » بالياء ، وهو لا يتّفق مع المراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالتاء نسبت إلى الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع .

انظر : البحر ٧/ ٢٢٨ .

(٣) من قصيدة لذي الرّمة ديوانه /٥٢٢ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة من شواهد : شرح المفصل ٦/ ٩٦ ، والخصائص ٢/ ٤١٩ ، والخزانة ٤/ ١٠٨ ،وشرح شذور الذهب / ٣٦٧ ، وحاشية يس ٢/ ١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٩ .

فأفرد الضميّر مع قُدْرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ ومِنَ الشّياطِين مَنْ يغوصون لـه﴾[١]،فحمـل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ لِلّهِ وهو محسنٌ فله أجرُهُ عند ربّه ﴾[٢] فأفرد على لفظ « مَنْ » ثم جمع من بعدُ .

والحَمْلُ على المعنى واسعٌ في هذه اللّغة جدًّا .

منـه قـولـه تعـالى : ﴿ أَلَمْ تَـرَ إلى الـذي حـاجّ إبـراهيمَ في ربّه »[٣] ، ثم قال : « أو كالّذِي مَرّ على قريةٍ »[٤] قيل فيـه : إنه محمولٌ على المعنى حتّى كأنه قال : أرأيت كالذيحاجّ إبـراهيم أو كالذّي مرّ على قرية،فجاء بالثّاني على أن الأول قد سبق كذلك .

ومن ذلك قول امرىء القيس :

١٤٩=ألا زعمَتْ بسباسة اليـومأنّني كَبِرْتُ وأن لا يحسن السّـرّ أمثالي[٥]

بنصب «يحسن». والـظّاهر أنـه يرفـع لأنـه معـطوف على أنّ

---

(١) الأنبياء / ٨٢ .
(٢) البقرة / ١١٢ .
(٣) البقرة / ٢٥٨ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .
(٥) من شواهد : الخصائص ٢/٤٢٣ ، وانظر ديـوانه /١٤٠ ، وبسباسة: اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فُلان .ومنه قوله :

١٥٠=يـا ليت زَوْجَك قـدغـدا متـقـلّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـاً[١]

أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وكذا قوله :

١٥١=* علفتها تبناً وماء بارداً[٢] *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢=تـراهُ كأنَّ الله يَجْـدَع أَنْفَـهُ وعينيه إن مولاه ثـاب لهُ وَفْـرُ[٣]

---

(١) لعبد الله بن الزبعري .
من شواهد : المقتضب ٢/٥١ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٥٠ ، وأمـالي المـرتضى ١/٥٤ ، ٢/٢٦٠ والحجة لابن خالويه ٦٧ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، وبعده :
* حتى شَتَتْ همّالةً عيناها *
من شواهد : الخصـائص ٢/٤٣١ ، وأمالي المـرتضى ٢/٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/٤٩٩ ، والمغنى رقم ١٠٧٤ ، وشـرح شـذور الـذهب/ ٢٤٠ ،والعيني ٣/١٠١ ، ٤/١٨١ ، والأشموني ٢/١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٩٢

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .
انظر أمالي المرتضى والخصائص ٢/٤٣١ ، والعيني ٤/١٧١ .

أي ويفقأ عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصالُ الفِعْل بحرف ليس مِمّا يتعدّى به،لأنه في معنى فِعْل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ أُحِلّ لكم ليلة الصّيام الرَّفثُ إلى نسائكم ﴾[١] لمّا كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى . ومثله قول الفرزدق

١٥٣= * قد قتل الله زياداً عنّي[٢] *

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٤ * سُبْحان مِن علقمة الفاخِرِ[٣]*

= وفي العيني قائله : الزير قان بن بدر .
وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

(١) البقرة /١٨٧ .

(٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :
كيف تـراني قـالـيـاً مِـجَنّـى أضـربُ أمـري ظهـره للبـطن
قد قتل الله زياداً عنّى
من شـواهـد : الخصـائص ٢/ ٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ١/ ٥٢ ، والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشموني ٢/ ٩٥ .

(٣) للأعشي ديوانه /٩٦ . وصدره :
* أقول لما جـاءني فخره *

[١٩٢] علّق حرف الجر بسبحان/وهوَ عَلَم لمّا كان معناه :براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قرّرتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيدٌ قائماً » مِنْ « زيد » والعامل[١] فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نَصْباً .

فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير : أشير إليه أو انْتبه[٢] له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل .

قال : وقولهم : «نشدتك الله إلاّ فعلت كلامٌ» محمول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلاّ فعلك .

ومثل ذلك : شرٌّ أهرّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرٌّ أهَرَّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول « إلا » لدلالتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله :

من شواهد : سيبويه ١/١٦٣ ، والخزانة ٢/٤١ ، ٣/٢٥١ ، والهمع والدرر رقم ٧٤٣ ، واللسان :

(١) في ط فقط : « العامل » بدون واو العطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٢/٥٨ .

(٢) في ط فقط : « أُنَبِّهُ » .

١٥٥= * . . وإنما . . . . يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[١] *

والمراد ما يدافع .ولذلك فصـل الضمير حيث كـان المعنى : ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيّان في إعرابـه : كلام العـرب منه مـا طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللّفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتّسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ،وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٦= * على حين عاتبت المشيبَ على الصّبا[٢] *

---

(١) للفرزدق ديوانه ٢/٧١٢ وتكملته :

* أنا الضامن الرّاعي عليهم . . . *

من شواهد : الأشموني ١/١١٦ .

(٢) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٧٩ ، وتمامه :

* فقلت ألمّا أصْحُ والشيبُ وازعُ *

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٣٦٩ ، والمنصف ١/٥٨ ، وابن الشجـري ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، وابـن يعـيش ٣/١٦ ، ٨١ ، ٤/٩١ ، ٨/١٣٦ ، والمقرب ١/٢٩٠ ، والخزانة ٣/١٥١ ، وشرح شـذور الذهب /٦٨ ،

إذ قياس الفعل أن لا يضـاف إليه،لكن لـوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصحّت الإضافة .

وقال الزمخشـريّ في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُـك باللهِ لمّـا فَعَلْت » كلام مُحرّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مـذهوب[1] مذهب ما أغربوا بـه على السـامعين من أمثـالهم ، ونوادر ألغـازهم، وأحاجيهم ، وملحِهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يـدلون بـه على اقتدارهم، وتصريفهم أعنّـة فصاحتهم كيف شـاؤا .

وبيانْ عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام الاسم . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / . [١٩٣]

وقال الشيخ عَلَم الـدين السّخاوي في : « تنـوير الـدّياجي : « هذا الكلام ممّا عُدِل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرّفاً في الفصاحة ، وتفنّناً في العبارة،وليس مِنْ قبيل الألغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم : «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» مَعْنىً في أنّ اللفظ على معنى، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلّا شر .

والمغنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، والتصريح ٤٢/٢ ، والهمع والدّرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢٥٦/٢ ، ٨/٤ .

(١) في المحاجاة بالمسائل النحويـة /٢٤ : « مذهـوب به مـذهب » بزيـادة « به » ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت « الأحاجي » بعنوان : « المحاجاة بالمسائل النحوية » بتحقيق الدكتورة بهيجة بـاقر الحسيني ، مطبعة أسعد ببغداد .

قال : وقول الزّمخشريّ : أقيم الفعل فيه مقام الاسم، يعني : إلا فعلت ، أقيم مقام إلاّ فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خُراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فإن قومِيَ لم تـأكلهم الضَّبُعُ[١]

قال سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ، أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ، لم تأكلهم السّنة .

ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حـذفه مع المكسورة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قـولهم :حسبك ينَمْ[٢] الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر،لأنه بمعنى : اكفف .

وقولهم :«اتّقـي الله أمرؤ فعل خيراً يثب عليه»، لأنه بمعنى :

---

(١) لعباس بن مرداس الصّحابي .
من شـواهـد : سيبـويـه ١/١٤٨ ، والخصـائص ٢/٣٨١ ، والمنصف ٣/١١٦ وابن الشجري ١/٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢/٣٥٠ ، وابن يعيش ٢/٩٩ ، ٨/١٣٢ ، والخزانة ٢/٨٠ ، ٤/٤٢١ ، وشرح شذور الذهب /١٦٦ ، والمغنى رقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصـريح ١/١٩٥ وهمـع الهوامع والدّرر رقم ٤١٣ ،وابن عقيل ١/١١٨،وأوضح المسالـك رقم٩٧.

(٢) في ط : « يتم » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

لِيتّق الله امرؤ ، ولْيَفْعل خيراً .

وقال أبو عليّ الفارسي في « التذكـرة » : إذا كانـوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : «شرٌّ أهّر ذا ناب» ، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * . . . وإنما . . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[1] *

وقولهم : « قلَّ أحد لايقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكلّ هذا محمولٌ على المعنى ، ولو حُمِل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثَمّ نفي سيبويه قوله : مررت يزيد وعمرو إذا مرّ بهما مرورين : ما مررت بزيد ولا بعمرو ، فنفى على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : 'ما ضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمّا كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفي على اللّفظ لا [١٩٤] يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥ .

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ، وما مررت بواحدٍ منهما؛ ليتخلّص من المعنى الذي ذكرنا ا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمع الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى بدىء بالحمل على اللّفظ ، وعلّل ذلك بأن اللّفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللّفظ والبداءة بها أولى .

وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عَقِبَه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ،لأنك أوضحت المراد أوّلاً ، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيّين .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »[1] : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللّفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَعُفت معاودتُهُ إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق ، وتوكيدِ ما حذف

(١) انظر الخصائص ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = * رُؤوسُ كبيريهنّ ينتطحان[١] *

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللّفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللّفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدّى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القويّ الرّجوعُ إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليلٌ على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأمّا ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً قد أَحْسَنَ اللهُ له رِزقاً ﴾[٢] فحمل على اللّفظ بعد الحَمْل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الآمدي في « شرح الجزوليّة » : العرب

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٤٢١ ، والخزانة ٢/٢٠٢ عرضاً ، وصدره كما ورد في الخزانة :

* رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيريهن » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص والخزانة .

(٢) الطلاق / ١١ .

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥] فكذلك يكرهونه في ألفاظهم ، وأنشد :

إذا انصَرَفَتْ نَفْسِي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدّهر تَرْجِعُ[١]

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت .

قال الشّلوبين في « شرح الجزوليّة » : « إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلّا زيداً فالنصب أجود على أنه بدل من « أحد » ، وأمّا الرفع على أنه بدل من الضمير، فحمل على المعنى، والحْمل على المعنى مع وجود الحمل على اللّفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

* * *

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

منها : قال في البسيط : ذهب سيبويه : إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ؛لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل

(١) لم أعتبره شاهداً نحويّاً ، ولذلك لم يسلسل في الترقيم .

نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النّقيضين على الآخر ، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في « الجُمَل »[١] : لم يجمع من الصفات التي مذّكرها أَفْعل على : فِعَال إلاّ عجفاء وأعجف ، وعِجاف .

قال في « البسيط » : والذي حَسّن جمعها في قوله تعالى : ﴿ سَبْعٌ عِجافٌ ﴾[٢] حملهـا على « سِمان »[٣] لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النّظير على النّظير .

وقال ابن جني في « الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

١٦٠= * إذا رَضِيتْ عليّ بنو قُشَيرٍ[٤] *

إنه لما كان « رضيت ضد : سخطت عدّىَ رضيت بـ « علي » حملاً

(١) ط فقط : « المجمل » بزيادة الميم .
(٢) يوسف / ٤٦ .
(٣) يوسف / ٤٦ .
(٤) للقحيف العقيلي . وتمامه :
* لعمر اللّه أعجبني رضاها *
من شواهد : الخصائص ٢/٣١١ ، والأزهية /٢٨٧ ، وابن يعيش ١/١٢٠ ، والنوادر /٤٨١ ،وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٩ ، والمقتضب ٢/٣٢٠ ، والخزانة ٤/٢٤٧ ،وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨٦ .

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا ، كما قالوا كذا ،وأحدهما ضدّ الآخر(١) .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : ربّما جعلوا النّقيض مشاكلاً للنقيض ؛لأن كُلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذّهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما / . [١٩٦]

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيّرافيّ : إلى أن لام الأمر إنما جزمت ؛لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنيّ ؛لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في النهي من حيث كانت ضدًّا لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسْمَ استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على « رُبّ » وذلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن رُبّ كذلك، وهي أيضاً للتّكثير فهي نقيضةٌ « رُبّ ، لأن رب للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما كسرت النون في المثنى لسكونها ،وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا

(١) انظر الخصائص ٢/٣١١ .

أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه ؛لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السّهيلي في « الروض الأنف » : يحملون الصّفة على ضدّها ،قالوا :عدّوة بالهاء حملاً على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ في « تذكرته » : قيل : لِمَ بُني « عَوْضُ » على الضّم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حْملاً على نقيضه وهو «قطّ» كما قيل في كم .

وقال أبن النحاس في « التعليقة » : لا يثني « بَعْض » ولا يجمع جملاً على « كلّ » لأنه نقيض ،وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في « المغني » : ألحقت العرب:عدمت ،وفقدت بأفعال القلوب ، فقالوا :عدمتني وفقدتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضدّه .

وقال الجاربردي في « شرح الشافية » : بُطْتان فُعْلان لا فُعْلال ، لأنه نقيض ظُهْران ، لأن ظُهْراناً اسم لظاهر الرّيش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعْلان بالاتفاق ، فَبُطْنَان :كذلك حملاً للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية حملوهـا على إنّ في العمل في نحـو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ .

الثانية : رَضِي عدّوها بعلى حَمْلاً على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضُل عدُّوه بـ « عن » حَمْلاً على : نقص ، ودليله قوله :/ [١٩٧]

١٦١= لاهِ ابنُ عَمّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنيّ ولا أنت دَيّاني فَتَخْزُوني[١]

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ علّقوها حملاً على عَلِم . قال :

١٦٢=وَمَنْ أَنْتُمُ إنا نسينا من انْتُمُ وريُحكم من أيِّ ريح الأعاصرِ[٢]

---

(١) لذي الأصبع العدواني .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغنى رقم ٢٦٠ ،والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ ،وفي العينيّ : « ولا أنت دياني فتخزوني » قال ابن السّكّيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني .
وفتخزوني : بالخاء والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما الخِزْي فهو من خَزِيَ يَخْزي : إذا ذلّ وهان ، ولاه ابن عمك أي للّه درّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .
من شواهد : المحتسب ١/١٦٨ ، والعيني ٢/٤٢٠ ، وهمع الهوامع الهوامع والدرر رقم ٦٠٤، وحاشية يس ١/٢٥٣ . =

الخامسة : «خُلاصة»[١] حملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنه وزن نقيض المرْمِيّ والمبقّى[٢] قال : وهذا لمّا خطر لي عرضته على الشّيخ فأعترضه بأن الدّالّ هنا على خلاف باب : زبالة وفُضالة لا نسلم أنه الوزن بل الحروف . قال وهو محلّ نظر .

السادسة : جيّان[٣] وعَطْشان حَملوهما على شَبْعان ورَيّان وملآن ، لأن باب فَعْلان للامتلاء .

السابعة : دخل حملوها على خرج ، فجاؤا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دُخولاً كخرُوجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدّية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل .

= والأعاصر : جمع إعصار ، وأصله : الأعاصير ، ولكنه خفّف ، والإعصار . ريح تثير الغبار،وترفعه إلى السماء كأنه عمود ، قال العينيّ : وإنما خصّها بالذكر؛لأنها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرب لهم المثل لقلة الانتفاع بهم : ثم قال : فإن قلت : ما هذه الإضافة في قوله : ريحُ الأعاصر ؟ فهل هي إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الإعصار ريح فيكون التقدير : ريح الريح . قلت : الإعصار : ريح مخصوصة ، فتكون الإضافة فيه من قبيل إضافة العام إلى الخاص .

(١) في القاموس : خُلاصة السّمن بالضم والكسر : ما خلص منه .

(٢) في ط فقط : « والمنفّى » بالفاء . وفي النسخ المخطوطة « المبقّى » « أي الحروف التي رميت ، والحروف التي بقيت ، وهو أوضح .

(٣) في ط ، ت : « جيعان » والتحريف فيهما واضح ، وفي هـ : « جيبان » وفي م : جيّان ، وهو الصواب ، لأنه من جوى الطعام جوًى : كرهه ولم يوافقه . انظر اللسان : جوى .

الثامنة : شَكر عدّوها بالباء حملاً على كفر فقالوا : شكرته ، وله ، وبه . قاله ابن خالويه في « الطّارقيات » .

التاسعة : قالوا : بَطل بِطالةً حملاً على ضدّه من باب الصنائع كنَجِر نِجارة .

العاشرة : قالوا : مات مَوَتَاناً حَمْلاً على حَيِيَ حَيَواناً ، لأن باب فَعَلان للتقلّب والتحرّك .

الحادية عشرة : كَمْ الخبرية حملوها على رُبّ في لزوم الصّدريّة لأنها نقيضتها .

الثانية عشرة : معمول ما بعد لَمْ ولمّا قدّم عَليها حملاً على نقيضه ، وهو الإيجاب . قاله الشّلوبين .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على : ما ضرب زيداً ، لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة : قالوا : «كثر ما تقولن ذلك» حملاً على : قلمّا تقولنّ ذلك . وإنما / قالوا : قَلّمّا تقولن ذلك ، لأن قلما تكون [١٩٨] للنفي . انتهى .

وقال في موضع آخر من « تذكرته » : كما يحْمِلون النّظِير غالباً كذا يَحْمِلُون النّقيض على النّقيض قليلاً مثل لا النافية للجنس حَملوها

على إنّ وكم للتكثير أجروها مجرى رُبّ التي للتقليـل ، فصدّروهـا وخصّوها بالنكرات ، وقالوا : أمرأة عدّوة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث . وحُكْم فَعُول ، إذا كانت صفة للمؤنثّ ، وكان في معنـى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث .

وقالوا : إمرأة صبور ، ونـاقة رغـوث[١] ، لأنهم أجروا عـدوّةً مُجْرى صديقة ، وهي ضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوّة .

وقـالوا : : الغـدايا والعشـايا ، فجَمَع غُدوة[٢] وغَـداة على فَعَالى ، وحكمه أن يقال فيه : غَداة وغَدَوات ؛ ، وغُدْوة وغدوات ، لأنهم حَمَلُوها على العَشايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار كما أن العشيّة آخره .

* * * *

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنيّ[٣] : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

(١) في ط فقط : « رغوت » بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط : لعلها : رغو وهي أيضاً خطأ . والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب اللغة . و « الرغوث » بـالثاء : كـل مرضعـة كالمُـرْغِث ، وارتغثها : رضعهـا ، وأرغثته : أرضعته .

(٢) الغُدوة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٣) انظر الخصائص ٢/٣٥٥ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضْمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظْهراً .

قال : وجازت إضافة المصدر[١] إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

قال ابن جني : كأنّ أبا عثمان إنّما اعتبر في هذا المضمر[٢] فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قِبَل أن المضمر أقوى حُكْماً في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة ـ وهو التّنوين ـ من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك ، وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر بلفظه[٣] وقوة اتصاله مشابهاً للتّنوين بلفظه[٤] ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تراك تثبت معه التّنوين فتنصبُهُ نحو : ضاربان زيداً ، فلمّا كان المضمر ممّا يقوي معه مراعاة الإضافة حمَل المظهر ـ وإن كان هو الأصل ـ عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النّصب والجرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو : رأيتك ، ومررت بك .

---

(١) في ط فقط : المضمر ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .
(٢) في الخصائص : « في هذا الباب المضمر » بزيادة : « الباب » .
(٣) في الخصائص : بلطفه.
(٤) في الخصائص : بلطفه .

وإنما كان هذا الموضـع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر [١٩٩] من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب ،وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون موسومًا بالإعراب ، فلذلـك حملوا الظاهـر على المضمر في التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كـان المراعي هنـا أمراً غـير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأمّلت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصـل لا أصـلاً على فـرع ، ألا تـرى أن المضمـر أصـلٌ في عـدم الإعـراب ، فحملت المظهـر عليه ، لأنـه فرع في البنـاء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضـافة من حيث كـان المضمر هـو الأصل في مشابهته للتنوين ، والمظهر فرعٌ عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فَتَعَاظَمَتْكَ فلا تَخْنَعْ[١] لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أوّل ورودها ، وتأنّ[٢] لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال[٣] في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبـه النحاة

(١) في ط فقط : « فـلا تجتمع » تحـريف ، صوابـه من النسخ المخـطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص : « تأتّ » بالتاء .
(٣) انظر الخصائص ٣/ ٣٠٠ .

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً لـه بالحسن الـوجه ، وذلـك أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنّت ذلك الشبه لهما ، وعَمَرتْ به وجْهَ الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .

وكذلك شبهوا الوقف بالوصـل في نحو قـولهم : « عليه السلام والرّحمت » ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثَهَرْبَعـة وفي قولهم : « سَبْسبًا وكَلْكَلاً » .(١)

وأَجرَوْا غير اللاّزم مجرى اللازم في قولهم : « لَحْمَر، وَرُيّا »(٢) وَهْوَ الله ، وهْي التي فعلت .وقوله :

١٦٣ = * فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ(٣) *

---

(١) السّبسب : القفر والمفازة . والكلكل : الصّدر .

(٢) لحمر أي الأحمر ، ورُيّا : أي رؤيا .

(٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدره :

* فَقُمْت للطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرقني *

من شواهد : الخصائص ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٣٣٠ ، والخزانة ٢/ ٣٩١ ،وشواهد المغنى للسيوطيّ ١/ ١٣٤ ، والتصريح ٢/ ١٤٣ ، والأشموني ٣/ ١٠١ . وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٦ .

وقوله :

١٦٤ = * ومن يَتَّقْ فإن الله مَعْهُ[١] *

أجرى « تق ف » مُجْرى عَلِمَ حتى صار : تقفَ كـ « عَلم » ، وأَجْروا اللّازم مُجْرى غير اللّازم في قوله تعالى ﴿ **أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيى المَوْتى**[٢] ﴾ فأجرى النّصب مُجْرى الرّفع الذي لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجَزْم الذي لا يلزم فيه الحرْف أصْلاً ، وهو كثير ، وحمل النّصب على الجرّ في التثنية والجمع ، وحمل الجرّ على النّصب فيما لاينصرف ، [٢٠٠] | وشبهت الياء بالألف في قوله :

١٦٥ = * كأنّ أيدِيهنّ بالقاع القَرِق[٣] *

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ورِزْقُ اللّهِ مُؤتابٌ وغادِ *

من شواهد : الخصائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٢/٢٩٩ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب ، والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(٢) القيامة / ٤٠ .

(٣) رجز لرؤية . وبعده :

* أيْدِيْ نِساءٍ يَتَعَاطَيْنَ الورِقْ *

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ .

وقال البغداديّ في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦ = إذا العجُوز غَضِبَتْ فطلَّقِ ولا تَـرَضّـاهـا ولا تَـمَلَّـقِ[١]

ووضع الضّمير المنفصل موضع المتّصل في قوله :

١٦٧= * . . . . . قـد ضَـمِـنَـتْ إيـاهـم الأرض[٢] *

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

١٦٨ * ألاّ يجاورنا إلاّكِ دَيّار[٣] *

= المستوى . والقَرِق بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس . . وجوار : جمع جارية ، ويتعاطين : أي يناول بعضهن بعضاً ، والورِق : الدّراهم .

(١) رجز لرؤية ملحقات ديوانه /١٧٩ .

من شـواهد : الخصـائص ١/٣٠٧ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والإنصـاف ١/٢٦، وابن يعيش ١٠/١٠٤ ، ١٠٦ ، والتصريح ١/٨٧.

(٢) للفرزدق ديوانه ١/٢٦٤ ، والبيت بتمامه :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهـاريرِ

والباء في بالباعث متعلقة بقوله قبل البيت :

إنيّ حلفت ولم أحلِفْ على فَنَـدٍ فِنـاء بيت مـن السّـاعين معمـورِ

والبـاعث : هو الـذي يبعث الأمـوات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم بمعنى تكفلت بأبدانهم .

من شـواهد : الخصـائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن الشجري ١/٤٠ والإنصاف /٦٩٨ ، وأوضح المسالك ١/٦٦ ، والخزانة ٢/٤٠٩ ،والعيني ١/٢٧٤ ، والتصريح ١/١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا *

من شواهد : الخصـائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، =

وقلبت الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علة في نحو : غَدْيان[١] ، وعَشْيان[٢] وأبيض لَيَاح[٣] .

وقلبت الياءُ واواً استحسـانـاً لا عن قـوّة علة في : التّقْـوى والبَقْـوى[٤] ، والرّعْـوى[٥] ، والفَتْوَى . وقـولهم : عَـوَى الكلبُ عَـويَّةً وعَوَّةً .

وأتبعوا الثّاني الأول في نحو : شُدُّ ،وفِرِّ،وعَضَّ ، ومُنذُ .

وأتْبعوا الأول الثانِيَ نحو : اُقتل ، اُدخل ، اُخْرج .

فلما رأى سيبويـه العربَ إذا شبّهت شيئـاً بشيء فحملَتْهُ على حكمه عادت أيضاً،فحملت الآخر على حُكْم صـاحبِهِ تثبيتـاً لهما ، وتعميماً لمعنى الشّبه بينهمـا حكم أيضاً لجرّ الوجْهِ من قولنا : هذا الحسنُ الوجْهِ أن يكون محمولاً على جَـرّ الرجـل في قولهم : هـذا

= ١٠٣ ، والخزانة ٢/٤٠٥ ، وهـامش العيني على الأشموني ١/٢٥٣ ، والتصـريح ١/٩٨ ، ١٩٢ ، والهمـع والـدرر رقم ١٣١ ،والأشمـوني ١/١٠٩

(١) فعله : غَدِي كَرضِيَ : أكـل أول النهار كتغـدّى ، وغديتـه تغديـة فهو غَدْيان .

(٢) عَشِيَ ، وتعشّى : أكل طعام العَشَاء ، وهو عَشْيان .

(٣) أبيض لَيَاحٌ : ناصع البياض .

(٤) بَقِي يَبْقَى بقاءً ، وبَقَى بَقْياً :ضدٌّ : فَنِي ، وأبقاه ، وتبقّـاه ، واستبقاه ، والاسم : البَقْوى كدَعْوَى .

(٥) الرَّعْوى ويضم : الارعواء .

الضّاربُ الرّجُلِ . كما أجازوا أيضاً النّصب في قولهم : هذا الحسنُ الوجْهَ حملاً له منهم على : هذا الضاربُ الرّجُلَ . ونظيره أيضاً ، قولهم : يا أُمَيْمَةَ ، ألا تراهم لمّا حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمَيْم ، ثم أعادوا الهاء أقرُّوا الفتحة بحالها اعتياداً[1] للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم أُعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت أهل اليمامة .

قال : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف . فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو : أخوك ، وأباك ، وهَنِيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القَدْر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في الجمع ، والتثنية بالحروف .

وهذا أيضاً نحوٌ آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً له على / ذلك في التثنية [٢٠١] والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرْف ، وإن

(١) في ط فقط : « اعتباراً » بالراء ، تحريف .

كان في رتبة الآحاد، وهي الأُوَل[١] ـ من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيّة ، ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة ،فقد ترى إلى عَلَمِ إعراب الواحد أضعفَ لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار ـ لذلك ـ الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات ـ ونحن نعلم أنّها زوائد في نحو : لم يذهب[٢] تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف مَغْزىً[٣] ومَدْعىً ، في النسب ، فأجازوا مَغْزِيّ[٤]، ومَدْعِيّ ،! فحملوا الألف هنا وهي ـ لام ـ على الألف الزائدة في نحو : حُبْلىّ وسَكْرىّ .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحيّةً : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحَويِّ كما قالوا : شَقَوىّ .

وحذفوا النّون الأصليّة في قوله :

---

(١) في ط فقط : « الآحاد والأول » ، تحريف .
(٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .
(٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .
(٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

١٦٩= * ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُك ذَا فَضْلِ [١] *

وفي قوله :

١٧٠ * كأنهما مِلْآن لم يتغيّرا [٢] *

وقوله :

١٧١ * غيرَ الذي قد يقال مِلكذب [٣] *

كما حذفوا الزائد في قوله :

---

(١) من أبيات للنجاشي . وصدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعهُ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٩ ، والخصائص ١/ ٣١٠ ، والخزانة ٤/ ٣٦٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٠٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتمامه :

* وقد مرّ للدّارين من بعدنا عصرُ *

وانظر الأمالي ١/ ١٤٨ ، وشرح شذور الذهب /١١٦ ، والخصائص ١/ ٣١٠ ، وابن الشجري ١/ ٣٨٦ ، وابن يعيش ٨/ ٣٥ ، والهمع والدّرر رقم ٨٠٣ ، ١٧٨٧ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ١/ ٩٧ والخصائص ١/ ٣١١ ، وصدره :

* أبلغ أبا دَخْتَنوسَ مألكةً *

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بنته ، وكان مجوسيّاً وانظر اللسان : « ألك » فقد ورد فيه أنه سمّاها باسم بنت كسرى وقال فيها :

يا ليت شعري عنك دختنوسُ إذا أتاكِ الخيرُ المرموسُ

المألكة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب » بسقوط : « قد » ، تحريف .

١٧٢= * وحَاتَم الطّائيُّ وهّاب المِئى[١] *

وقوله :

١٧٣= * ولا ذاكِر اللهَ إلّا قليلاً [٢] *

ومن ذلـك : حمْلُهم التثّنيـة وهي أقـرب إلى الـواحـد على الجمع ، وهي أنأى عنـه ، ألا تراهم قلبـوا همزة التـأنيث فيها واواً فقالوا : حمرا وان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ـ وهو الحرف ـ فبنوه[٣] .

(١) نسبه في اللسان : « مأى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالهـا في اليمن وقبله :

حَيْدَة خالي ، ولقيطٌ ، وعلِيْ

وانظر النوادر /٣٢١ ، وابن الشجـري ١/٣٨٣ ، والخزانـة ٣/٣٠٤ ، ٤٠٠ ، ٤/٥٥٤ ، ٥٩١ ، والشافية ٤/١٦٣ ، والعيني ٤/٥٦٥ .

وبعده في النوادر :

ولم يكن بخالِك العبـد الدّعيْ يـأكل أزمـانَ الهـزال والسِّـني

هَنَاتِ عَيْرٍ مَيّت غيرِ ذَكِيْ

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . وصدره :

* فألفيته غير مستعتب *

من شواهد : سيبويه ١/٨٥ ، والخزانة ٤/٥٥٤ .

(٣) مثل ابن جني في الخصائص ١/٣١١ للاسم المبنى بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا .

وعلى ذلـك ذهب بعضهم في ترك تصـرّفِ «ليس»: إلى أنها ألحقت بـ « ما »فيه،كما ألحقت « ما » بها في العمل[١] .

وكذلك قال أيضِاً في عسي : إنها منعت التّصرف لحملهم إياها على «لعلّ».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها ، وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما عمل / المصدر، لأنـه [٢٠٢] أصل للفعل،وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل .

(١) في الخصائص : « كما ألحقت « ما » بها في الفعل في اللغة الحجازية » .